وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: 212135092517

تداعيات هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها على العالمين العربي والإسلامي

(1918–1924م)

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

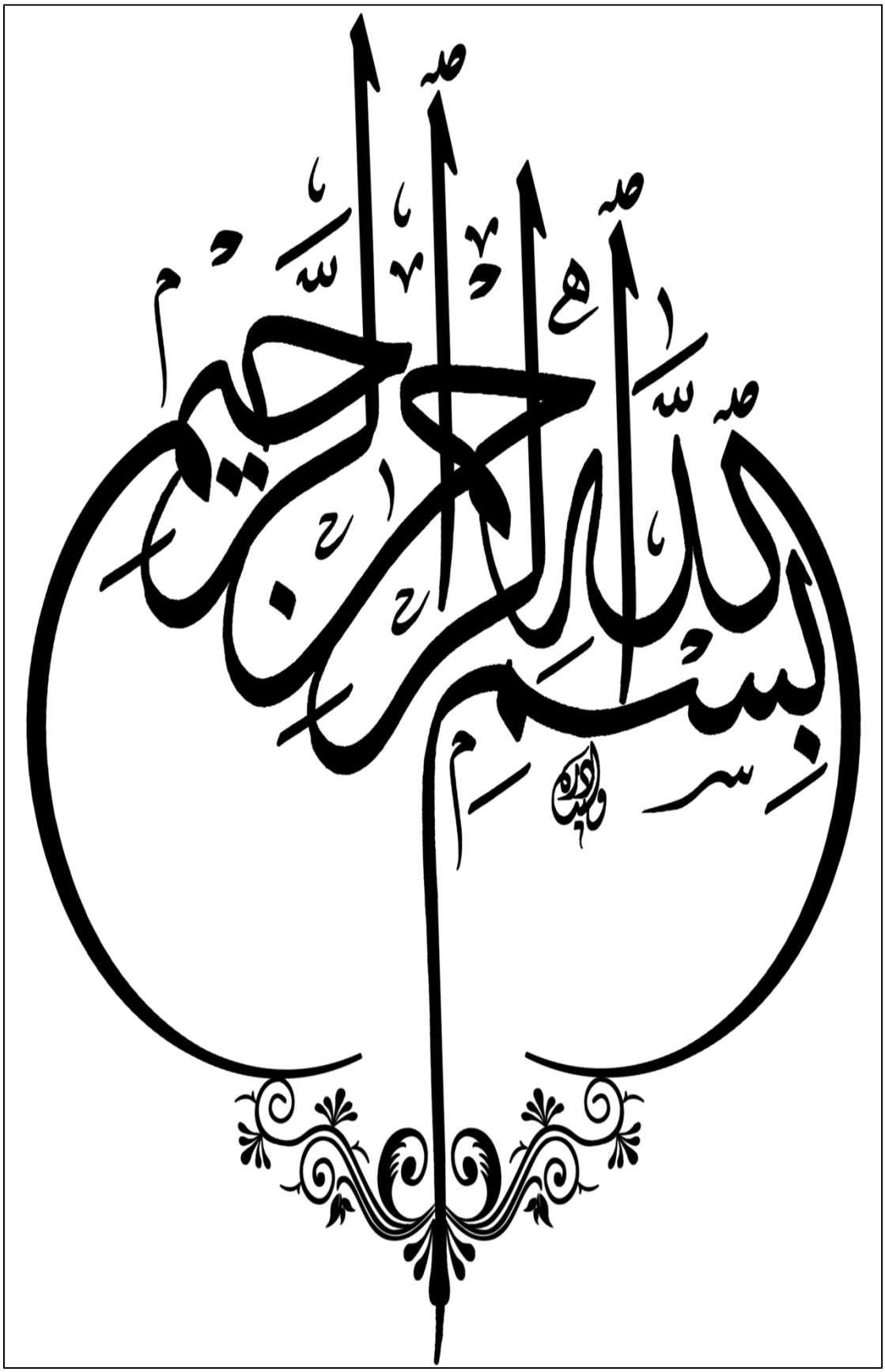
إعداد الطالبة:
- بثينة علال

إشراف الأستاذ:
- محمد الشريف حسين

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
1	عمر بوضربة	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
2	محمد الشريف حسين	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا ومقررا
3	مصطفى عبيد	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447ه/2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم.

قال الله تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنكم}

الآية [٩] سورة إبراهيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني في ختام هذا الجهد العلمي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وقدم لي يد العون والمساندة طوال مراحل إعدادها.

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد الشريف حسين، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، فكان خير موجّه وناصح. لقد أغنى هذا البحث بملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة، ولم يبخل بوقته وجهده في سبيل إنجاز هذه المذكرة على الوجه المطلوب، فله مني كل التقدير والاحترام، وجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذتي الأفاضل الذين أشرفوا على تكويني العلمي خلال سنوات الدراسة، وساهموا في تنمية المعارف وتزويدي بأسس البحث العلمي ومنهجيته.

كما أتوجه بعظيم الامتنان إلى أسرتي الكريمة التي كانت سندًا لي طوال مسيرتي الدراسية، وإلى كل من شجعني وساندني وقدم لي المساعدة من قريب أو بعيد.

والحمد لله رب العالمين

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى: {يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات}

سورة المجادلة الآية[١١].

الحمد لله الذي لا تطيب اللحظات إلا بذكره ولا تطيب الآخرة إلا بعفو الله جل جلاله.

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن تهدي الغالي للأغلى، هي ثمرة جهد أحييناها اليوم هي هدية أهديها:

إلى صفاء القلب ونقاء السريرة إلى من بسطت الجنة تحت قدميها إلى من أنارت لي الطريق بدعواتها إلى نبع الحنان ومصدر الأمان إلى عبير الجنة وريحها إلى النور الذي أضاء حياتي... إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية.

إلى من تكمد مشاق الحياة لكي يرى ثمرة نجاحي إلى من احترقت شموعه ليضيء لي درب النجاح إلى الذي ضحى بكل ما لديه لإسعادي ...تاج رأسي أبي حفظه الله ورعاه.

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقدم ...إخوتي محمد الأمين، شهرزاد حنان.

إلى كل الأصدقاء والأحبة، كل من تذوقت معهم أجمل اللحظات الذين جعلهم الله إخوتي كل واحد باسمه ...

إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى مراحل الدراسية حتى هذه اللحظة ...

مقدمة

مقدمة:

شهد التاريخ الحديث تحولات كبرى كان لها أثر بالغ في إعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم، ومن بين أهم هذه التحولات سقوط الدولة العثمانية التي مثلت آخر كيان سياسي جامع لمعظم أقاليم العالم الإسلامي لعدة قرون. فقد استطاعت الدولة العثمانية منذ تأسيسها أواخر القرن الثالث عشر الميلادي أن تتحول إلى قوة عالمية كبرى، وأن تفرض حضورها السياسي والعسكري في ثلاث قارات، كما اضطلعت بدور محوري في الدفاع عن العالم الإسلامي والحفاظ على وحدته السياسية تحت مظلة الخلافة الإسلامية.

غير أن الدولة العثمانية دخلت منذ القرن الثامن عشر مرحلة من التراجع والضعف نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فمن جهة، عانت الدولة من أزمات إدارية واقتصادية وعسكرية متفاقمة، ومن جهة أخرى واجهت ضغوطاً متزايدة من القوى الأوروبية التي سعت إلى اقتسام ممتلكاتها وإضعاف نفوذها. وقد تزامن ذلك مع تصاعد الحركات القومية والانفصالية داخل أراضيها، الأمر الذي جعلها تواجه تحديات غير مسبوقة هددت وجودها واستمرارها.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م وجدت الدولة العثمانية نفسها طرفاً في صراع دولي واسع النطاق انتهى بهزيمتها سنة 1918م، لتدخل بذلك مرحلة جديدة اتسمت بتسارع الأحداث السياسية والعسكرية التي أفضت إلى تفكيك ما تبقى من ممتلكاتها. وقد استغلت القوى المنتصرة هذه الهزيمة لفرض جملة من الاتفاقيات والمعاهدات التي استهدفت إعادة رسم الحدود السياسية للمنطقة العربية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ خاضعة للسيطرة الأجنبية، وهو ما أدى إلى إنهاء الوجود العثماني في البلاد العربية وفرض أنظمة الانتداب الأوروبية عليها.

ولم تقتصر نتائج الهزيمة على الجانب السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل البعد الحضاري والديني، حيث شهدت تركيا بعد نجاح الحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك سلسلة من التحولات الجذرية التي توجت بإلغاء الخلافة الإسلامية رسمياً في الثالث من مارس 1924م. ويُعد هذا الحدث من أهم المنعطفات في التاريخ الإسلامي المعاصر، إذ أنهى مؤسسة سياسية ودينية ظلت تمثل رمزاً لوحدة المسلمين لقرون طويلة، كما فتح الباب أمام ظهور توجهات فكرية وسياسية جديدة انعكست آثارها على مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

وتبرز **أهمية دراسة موضوع** "تداعيات هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها على العالمين العربي والإسلامي (1918-1924م)" في كونه يتناول مرحلة تاريخية مفصلية أسهمت في تشكيل واقع المنطقة العربية والإسلامية المعاصر، حيث شهدت هذه الفترة انتقال العالم العربي من التبعية للدولة العثمانية إلى الخضوع المباشر للنفوذ الاستعماري الأوروبي، كما شهد العالم الإسلامي تحولات عميقة مست بنيته السياسية والفكرية والثقافية. ومن ثم فإن دراسة هذه المرحلة تساعد على فهم العديد من القضايا والإشكالات التي لا تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا.

أسباب اختيار الموضوع:

إنه لمن الطبيعي أن يتحدث أي باحث عن الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت به للخوض في دراسة أي موضوع، وقد تم اختياري لهذا الموضوع بناءا على الاعتبارات الآتية:

الأسباب الذاتية

1. الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الدولة العثمانية ومكانتها في العالم الإسلامي.
2. الاهتمام بالأحداث التاريخية التي شهدها العالم العربي والإسلامي خلال الفترة (1918-1924 م).
3. السعي إلى فهم انعكاسات سقوط الخلافة العثمانية على واقع الأمة الإسلامية.
4. الميل إلى دراسة القضايا التاريخية ذات الصلة بالوحدة الإسلامية والتحولات السياسية الكبرى.

الأسباب الموضوعية

- الأهمية التاريخية لموضوع هزيمة الدولة العثمانية وسقوط الخلافة العثمانية.
- ارتباط الموضوع بالتحولات السياسية التي عرفها العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى.
- إبراز أثر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إعادة تشكيل خريطة المشرق – العربي.
- محاولة الكشف عن التداعيات السياسية والفكرية والحضارية لسقوط الخلافة على العالم الإسلامي.
- مساهمة الدراسة في إثراء البحوث التاريخية المتعلقة بتاريخ العالمين العربي والإسلامي في مطلع القرن العشرين.

الإشكالية:

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة الآتية:

إلى أي مدى أسهمت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وسقوطها النهائي في إحداث تحولات سياسية عميقة في العالمين العربي والإسلامي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1918 م و1924م؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هي أبرز الأوضاع التي عرفتها الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى؟

2- ما الأسباب التي أدت إلى هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى؟

3- كيف أسهمت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إنهاء الوجود العثماني في البلاد العربية؟

4- ما الظروف التي أدت إلى إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924م؟

5- ما أبرز التداعيات السياسية والفكرية التي ترتبت عن سقوط الدولة العثمانية في العالمين العربي والإسلامي؟

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي باعتباره المنهج المناسب لدراسة الأحداث التاريخية وتحليل تطورها الزمني والكشف عن أسبابها ونتائجها، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من أجل تفسير مختلف الوقائع والأحداث وربطها بالسياق التاريخي العام.

عرض خطة البحث:

وللإجابة عن إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة. تناول **الفصل الأول** الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة وأسباب هزيمتها، حيث تم التطرق إلى أوضاع الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، ثم دراسة مشاركتها في الحرب من خلال التحالف مع ألمانيا وأبرز الجبهات العسكرية التي خاضتها، ليختتم الفصل ببيان أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أسهمت في هزيمتها.

أما **الفصل الثاني** فقد خُصص لدراسة تداعيات هزيمة الدولة العثمانية على العالم العربي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي رسمت ملامح المرحلة الجديدة، المتمثلة في اتفاقية سايكس بيكو، معاهدة سيفر ولوزان، ثم تناول نهاية الوجود العثماني في البلاد العربية وبداية الاحتلال الأجنبي من خلال التصريح الإنجليزي الفرنسي، معاهدة مودروس 1918م ومؤتمر سان ريمو 1920م وما ترتب عنه من فرض نظام الانتداب.

في حين عالج **الفصل الثالث** إلغاء الخلافة العثمانية وتداعياتها على الأمة الإسلامية، حيث تم التطرق إلى الظروف التي سبقت إلغاء الخلافة من خلال إقرار استقلال تركيا واستعادة سيادتها، ثم إعلان الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة وظهور المبادئ الكمالية وأسس بناء الدولة التركية الحديثة. كما تناول الفصل الإجراءات التي انتهجها مصطفى كمال لمحو آثار الخلافة الإسلامية في المجالين الديني والثقافي، ليختتم بدراسة أبرز انعكاسات سقوط الخلافة على العالم الإسلامي.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، التي حاولنا التوفيق بينها حسب تناولها للموضوع، وسنقتصر على ذكر بعض:

محمد حرب ، مذكرات عبد الحميد الثاني يقدم رؤية للأحداث التي سبقت سقوط الدولة العثمانية ، ويكشف أسباب ضعفها والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها ؛ المحامي محمد فريد بك ،تاريخ الدولة العثمانية العلية 1916م يعرض تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى انهيارها، مع التركيز على التطورات السياسية والعسكرية والإدارية؛أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ يشرح أسس قيام الدولة العثمانية وتطور مؤسساتها، ويساعد على فهم عوامل قوتها وضعفها؛أوغلي أكمل الدِّين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة يتناول الجوانب السياسية والحضارية والثقافية للدولة العثمانية، ويبرز مكانتها في العالم الإسلامي؛ تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية (1280-1924 م) يقدم عرضًا شاملاً لمراحل الدولة العثمانية، مع التركيز على أسباب التراجع والسقوط ؛ إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث يوضح دور الدولة العثمانية في العالم الإسلامي وتأثير سقوطها على المسلمين ؛ محمد علي الصلابي ، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط يدرس العوامل التي ساهمت في قوة الدولة ثم تراجعها وانهيارها ؛ مصطفى حليمي ، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية يبحث في الظروف السياسية والدولية التي أحاطت بإلغاء الخلافة سنة 1924م وانعكاساتها على المسلمين

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي تشكل عقبة أمام الباحث وتحول بينه وبين الوصول إلى الحقيقة العلمية، سواء كانت هذه الصعوبات متوقعة أو ظهرت أثناء إنجاز الدراسة. وتكمن الصعوبة في كون أغلب المصادر والمراجع المعتمدة تتناول نفس المادة العلمية، مما يطرح إشكالية التنسيق والترتيب بين المعلومات المتشابهة، وهو ما يؤثر على عملية التحرير. إضافة إلى ذلك، فإن كثرة المراجع وشمولية الموضوع واتساع جوانبه المختلفة شكلت تحدياً أثناء جمع المادة العلمية وتنظيمها.

الفصل الأول:

الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة وأسباب الهزيمة.

الفصل الأول: الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة وأسباب الهزيمة.

المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى

المبحث الثاني: مشاركة الدولة في الحرب العالمية الأولى.

1-التحالف مع ألمانيا.

2- الجبهات العسكرية.

المبحث الثالث: أسباب الهزيمة

1-الأسباب الداخلية.

1-1- الأسباب السياسية

1-2- الأسباب الاقتصادية

1-3 الأسباب الاجتماعية والثقافية

2-الأسباب الخارجية.

الفصل الأول: الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة وأسباب الهزيمة.

شكّلت السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية مرحلة حاسمة في تاريخها، إذ شهدت تحولات سياسية وعسكرية واقتصادية عميقة أسهمت في إضعاف بنيانها الداخلي وتراجع مكانتها الدولية. وبعد قرون من القوة والاتساع، دخلت الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين وهي تواجه أزمات تمثلت في تصاعد التدخلات الأجنبية، وتنامي الحركات القومية، وتفاقم المشكلات الإدارية والاقتصادية، الأمر الذي جعلهاعرضة للضغوط الخارجية والتحديات الداخلية .وقد ازدادت هذه الأوضاع تعقيدًا مع اندلا ع الحرب العالمية الأولى، حيث وجدت الدولة نفسها منخرطة في صراع دولي واسع إلى جانب دول الوسط، فخاضت معارك على جبهات متعددة استنزفت قدراتها البشرية والمادية. ورغم ما أظهرته بعض الجبهات من مقاومة وصمود لكن فيالنهاية أدى إلى هزيمتها وتفكك معظم ممتلكاتها وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أوضاع الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، وظروف مشاركتها فيها، وأبرز الأسباب التي أدت إلى هزيمتها، تمهيدًا لفهم تداعيات سقوطها على العالم العربي والإسلامي.

المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى.

يستحيل مناقشة هذا الموضوع دون التوقف عند الدور الذي قام به السلطان عبد الحميد الثاني[1]،خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة من عهده سعى إلى التصدي للمؤتمرات اليهودية والحركة الصهيونية وعمل على مواجهة الأخطار القادمة من أوروبا في عهد التحالفات.[2]

ولمواجهة ذلك لجأ السلطان عبد الحميد الثاني إلى سياسة الجامعة الإسلامية وسعت الحكومة الألمانية لتأييد السلطان عبد الحميد الثاني والهدف منها إلحاق العالم العربي والإسلامي والسيطرة على الأقاليم العربية.[3]

---

[1] **السلطان عبد الحميد الثاني: ولد** يوم الأربعاء 21 سبتمبر 1842م، وهو ابن السلطان عبد الحميد من زوجته الثانية التي توفيت ولم يتجاوز بعد السنة السابعة من عمره.. للمزيد انظر: موفق بني المرجة، صحوة **الرجل المريض**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984م، ص 53.

[2] علي أحمد لين، وفاء محمود رفعت جمعية وآخرون، الدولة **العثمانية أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ**، ج1، ط1، دارالوفاء، المنصورة –مصر،1995م، ص 48.

[3] جميل بيضون، شحادة**الناطور**، تاريخ العرب الحديث، ط1، دارالأمل، إربد –الأردن،1992م، ص 157.

وبدأت ببعثات عسكرية نحو ألمانيا، وصفقات شراء الأسلحة والمشاريع منها مشروع سككالحديد بحيث كانت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا في حالة توتر بسبب منح الدولة العثمانية لألمانيا امتياز إنشاء خط السكة الحديدية 1903م، وعلى إثر ذلك بدأت هذه الدول وفي مقدمتها إنجلترا في استغلال القوى والعناصر التي رأت أن من مصلحتها انهيار الدولة العثمانية،[1]وعزل السلطان بهدف تسهيل سيطرتها على مصر وبلاد المغرب ووضع الخليفة تحت وصايتها.[2]

ظهرت حركة تركيا الفتاة بوصفها أحد العوامل التي أسهمت في بلورة الفكر الطوراني، حيث بدأ بروزها منذ عام 1860.[3]

وقد ضمت في صفوفها جماعات مختلفة من بينها يهود الدومنة[4]الذين سعوا إلى إضعاف الخلافة العثمانية والعمل على تفكيكها.[5]

تمكن اليهود من إنشاء جمعية الإتحاد والترقي السرية 6،التي أسست فروعا لها في كل من سلانيكومناستر، وقد انضم إليها عدد كبير من الضباط الشبان لا سيما من أفراد الجيشالعثماني في منطقة البلقان عام 1908 وكان من بين الأهداف المعلنة لهذا التنظيم العمل على إقامة نظام نيابي وإعلان الدستور وفي 13 أفريل1909، قام الجيش

---

[1] حسان علي حلاق، دور **اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (1908 م–1909 م)**، الدار الجامعية، بيروت – لبنان،1992 م، ص 37.

[2] مصطفى كمال، كتاب **المسألة الشرقية**، ط1، مطبعة الآداب، القاهرة –مصر ،1898، ص 30.

[3] رأفت الشيخ، تاريخ **العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة –مصر ،1996م، ص 11..

[4]**الدومنة** :كلمة تركية تعني الهداية والعودة إلى الحق، أطلقت على فئة من يهود الأندلس.. للمزيد انظر: موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض**، المرجع السابق، ص 242.

[5] محمود شاكر، التاريخ **الإسلامي المعاصر لبلاد العراق**، المكتب الإسلامي، ط1، ج11، بيروت– لبنان ،1992م، ص 25–26.

[6]**الإتحاد والترقي**: هو أول حزب سياسي في الدولة العثمانية، كان ظهوره عام 1890م وكان سريا مكوننا من خلايا حربية وطبية وعسكرية وكان يهدف إلى معارضة حكم السلطان عبد الحميد.. للمزيد انظر: محمد حرب، مذكرات **عبد الحميد الثاني، ط3**، دار القلم، دمشق–سوريا ،1991م، ص 56.

العثماني بتدبير تحرك ضد السلطان متهما إياه بالسعي لإثارة تمرده تقوده القوى الرجعية ضد جمعية الإتحاد والترقي، واتخذ من ذلك مبررا لعزله 1909م .[1]

رغم أن جمعية الإتحاد والترقي العثمانية تبنت أفكارا ذات طابع غربي لا تنسجم مع التصورات التقليدية للإسلام، فإنها لجأت إلى توظيف الخطاب الديني عند مخاطبة عامة الناس، بهدف التأثير فيهم واستمالتهم إلى صفها في صراعها مع السلطان عبد الحميد الثاني، وقد تمكنت من تحقيق ذلك بالفعل .[2]

وقد صدرت فتوى من شيخ الإسلام تقضي بعزل السلطان عبد الحميد وتولية محمد الخامس (محمد رشاد)[3]مكانه، غير أن هذا الأخير لم يكن يمتلك سلطة فعلية، إذ خضع لتأثير جمعية الإتحاد والترقي التي أحكمت سيطرتها على الحكم وبتلك الأحداث تكون قد تحققت أماني اليهود في ضرب الخلافة العثمانية [4]،فلم يكد يمضي ثلاث سنوات على تولي السلطان محمد رشاد العرش حتى قامت الحرب الطرابلسية سنة 1911م والتي دامت سنة بذلت الدولة فيها كل جهد وأمال وطاقة حتى لم يبقى ما تبذله ثم جاءت حرب البلقان الأولى عام 1912م.[5]

سعت إيطاليا إلى بسط نفوذها على طرابلس، فبدأت بتمهيد الطريق عبر عقد اتفاقات سياسية مع عدد من الدول الأوروبية مثل إسبانيا وفرنسا والنمسا. وفي سنة 1910 وجّهت إنذارًا إلى الدولة العثمانية، متهمةً إياها بعرقلة جهودها الرامية إلى ''تمدين'' سكان ليبيا. غير أن الدولة العثمانية رفضت هذا الإنذار، مما دفع إيطاليا إلى اتخاذ قرار بالغزو. وبالفعل، شرع الأسطول الإيطالي في قصف السواحل الليبية واحتلال عدد من مدنها، بل وهدد بالتوجه نحو

[1] محمد حرب، **المرجع السابق**، ص 57.

[2] عبد المجيد سمور زهدي، تاريخ **العرب المعاصر**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة –مصر ،2009م، ص 12.

[3] **محمد رشاد**: ولد في 1844م وترعرع في اسطنبول وأمضى أغلب عمره في قصر زنجير ليكوي لما حدثت حوادث 13 أبريل 1909م التي أسفرت عن خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1909م..للمزيد انظر: حضرة عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان**، مكتبة مدبولي، القاهرة–مصر،1995 م، ص 141.

[4] عبد المجيد سمور زهدي، **المرجعالسابق**، ص13.

[5] إيناس حسني البهجي، **تاريخ الوطن العربي، دول شمال إفريقيا**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ،2015م، ص137.

إسطنبول. وأمام هذا التصعيد، اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة أوشي لوزان بسويسرا مع إيطاليا سنة 1911، والتي ترتب عليها انسحابها من ليبيا.[1]

وبالتزامن مع اندلاع حرب دول البلقان المتحالفة ضد تركيا في 17 أكتوبر 1912 م اضطرت الحكومة العثمانية إلى وقف عملياتها العسكرية في طرابلس الغرب حتى تتمكن من مواجهة هذا التهديد الجديد [2]،خلال ثلاثة أسابيع فقط نجحت قوات دول البلقان المتحالفة في السيطرة على مقدونيا ومع تواصل تقدم الجيش البلغاري دون توقف واقترابه من القسطنطينية وجدت الحكومة العثمانية نفسها مضطرة لطلب هدنة في 3 سبتمبر 1912.[3]

وتجسدت مكاسب دول البلقان في معاهدة لندن الموقعة بتاريخ 30 ماي 1913 التي وضعت حداً لوجود الدولة العثمانية في أوروبا، ومنحت الاستقلال للولايات العثمانية التي كانت خاضعة لها بموجب هذه المعاهدة جرى تقسيم الأراضي العثمانية أثناء حرب البلقان الأولى مما أدى إلى فقدانها لمعظم ممتلكاتها الأوروبية .[4]

اندلع الخلاف سريعاً بين دول البلقان ،حيث تنازعت فيما بينها حول تقاسم غنائم الحرب وفي 25 جوان 1913م اندلعت حرب البلقان الثانية ،التي استمرت نحو سنة وقد بالغت القيادة البلغارية في تقدير قوة جيشها ،غير أن القوات الصربية تمكنت من إيقاف تقدمها وأمام خطر الهزيمة اضطرت الحكومة البلغارية إلى طلب الصلح وفي 10أوت 1913 تم توقيع معاهدة بوخارست التي جردت بلغاريا من جزء كبير من مكاسبها الأخيرة على حساب الدولة العثمانية ،كما منحت الافلاق و بغداد بعض الأراضي التي كانت قد فقدتها سابقا ،مما أدى إلى تعزيز قوة منافسي بلغاريا في منطقة البلقان .[5]

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض-المملكة العربية السعودية ،1995م، ص 215.

[2] جلال يحي، التاريخ **الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر ،1983 م، ص 519.

[3] محمد رشيد رضا، **مجلة المنار**، مج15، ج11، مطبعة المنار، مصر،1912 م، ص 875.

[4] عايض بن حزام الروقي،"**حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني (1330هـ-1332هـ) (1912م-1913م)**"،رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى مكة مكرمة ،1990م، ص 197.

[5] مراد شوقي سيدني، محمد إبراهيم الدسوقي، **أسباب الحرب العالمية قبل فاجعة سيرا جيفو**، ج1، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة -مصر ،1932م، ص 287.

المبحث الثاني: مشاركة الدولة في الحرب العالمية الأولى

اندلعت الحرب العالمية الأولى في جوان 1914 بين دول التحالف فرنسا وبريطانيا من جهة ودولتي الوسط ألمانيا والنمسا من جهة أخرى [1]

1-التحالف مع ألمانيا:

في 8 سبتمبر 1914 اتخذ الاتحاديون بقيادة أنور باشا[2]خطوة حاسمة، حيث أعلن إلغاء الامتيازات[3]التي كانت الدولة العثمانية قد منحتها للأجانب في محاولة لدفع دول الوفاق إلى إعلان الحرب عليها، كما أصدر قراراً بإغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل، فقصف الأسطول العثماني وأتى الأسطول الروسي وأغرق عدداً منها [4]

نتيجة لذلك أعلنت دول الوفاق الحرب على الدولة العثمانية، كما فرضت بريطانيا حمايتها على مصر وقررت ضمها إلى جزيرة قبرص وفي الوقت نفسه بدأت أساطيل الحلفاء بمهاجمة القلاع الخارجية لمضيق الدردنيل، بينما قامت البحرية البريطانية بقصف ميناء العقبة، وما أن دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الوسط ألمانيا والنمسا حتى سارعت بريطانيا إلى إرسال قواتها لاحتلال العراق .[5]

---

[1] الغالي غربي، **دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916)**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007 م، ص 254.

[2]**أنور باشا:** ضابطوسياسي تركي، لعبدوراًهاماً في ثورة 1908م، وشكل مع محمد طلعت باشا وأحمد جمال باشا قيادة ثلاثية ذات نزعة طورانية، حكم الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حاول تنظيم ثورة إسلامية ضد مصطفى كمال أتاتورك لكنه فشل وأعدم.. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، ط1، الموسوعة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت- لبنان،1974 م، ص 375.

[3]**الامتيازات الأجنبية:** هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية رعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة للضغوطات السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهد ضعفها ،وأول امتياز أجنبي في الدولة العثمانية كان في عهد السلطان سليم الأول ،سنة 1517م،عندما منح رعايا البندقية امتيازات تجارية وقضائية ،وقد استمرت إلى بداية الحرب العالمية الأولى حيث ألغيت من طرف الدولة العثمانية ..للمزيد انظر :سهيل صابان ،**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض المملكة العربية السعودية ،2000م،ص 35.

[4] أحمد مصطفى عبد الرحيم، في **أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق للنشر، القاهرة- مصر ،1981م، ص 286.

[5] ماري ملز باتريك، **سلاطين بني عثمان**، مؤسسة عز الدين، بيروت -لبنان،1986م، ص 161.

على الرغم من معارضة السلطان محمد رشاد وعدد كبير من القادة المسلمين داخل الدولة العثمانية وخارجها لهذا القرار [1].إلا أن مجموعة من العوامل دفعت الدولة العثمانية إلى الانضمام إلى دول الوسط لعل من أبرزها تنامي النفوذ الألماني داخلالدولة العثمانية قبل اندلاعالحرب حيث كان الجيش العثماني يتلقى تدريباته على يدضباط ألمان، وتزايد الأطماع الفرنسية والبريطانية مما شكل تهديداً لسيادة الدولة العثمانية واستقرارها .[2]

قامت جمعية الإتحاد والترقي بتوجيه رسائل إلى مختلف أقاليم الدولة تشرح فيها دوافع دخولها الحرب حيث بررت ذلك بحماية الدولة من الخطر الروسي التقليدي الذي كان يهدف إلى إضعافها والسيطرة على إسطنبول ومضايقها، وتحقيق الأهداف القديمة من خلال الدفاع عن الهوية التركية والسعي إلى إقامة حدود قومية تضم جميع الفروع ذات الانتماء التركي .[3]

2- الجبهات العسكرية.

شكل مضيق الدردنيل، أحد أهم النقاط الاستراتيجية خلال الحرب، إذ سعى العثمانيون لمنع وصول الحلفاء إلى إسطنبول، عملوا على تحصينه بشكل كبير من الجهتين الآسيوية والأوروبية.[4]

وفي المقابل، وضعت بريطانيا خطة للسيطرة عليه تبدأ بالاستيلاء على ميناء الإسكندرية، ثم التقدم نحو الداخل لقطع خطوط المواصلات بين الدولة العثمانية ومناطقها العربية.[5]

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط 1، دار القاسم، الرياض-المملكة العربية السعودية ،1420هـ، ص74.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعيمي، **تاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان،1993، ص 443.

[3] محمد حسن العد يروس، **دراسات في المشرق العربي الحديث**، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر ،2011م، ص 294.

[4] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي في العهد العثماني**، ط4، المكتب الإسلامي بيروت-لبنان ،2000م، ص 65.

[5] إبراهيم محمد حسن، **البحرالأحمر في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة - مصر،1998م، ص 157.

قامت بريطانيا بتجميع قوة عسكرية كبيرة بقيادة الجنرال إيان هاملتون، بهدف تنفيذ إنزال عسكري في شبه جزيرة غاليبولي. في تلك الفترة، كان مصطفى كمال قد أعاد تنظيم القوات التركية وتعزيز مواقعها الدفاعية[1]. تحولت المعركة إلى حرب خنادق طويلة، حيث تمكنت القوات العثمانية من الصمود رغم تفوق قوات الحلفاء عددًا وعتادًا، بفضل التنسيق مع الألمان.[2]

فشلت محاولة الأسطول البريطاني في اقتحام المضيق في 18 مارس 1915، نتيجة الألغام البحرية[3]، وتكبدت قوات الحلفاء خسائر كبيرة خلال محاولاته المتكررة للهجوم من أجل اقتحامالمواقع الدفاعية التركية [4]،مما اضطر في النهاية إلى الانسحاب أواخر عام 1915 بعد فشلها في تحقيق أهدافها العسكرية

أما إيران، فقد تحولت مع بداية الحرب إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى (العثمانية والبريطانية والروسية)، وأصبحت محل تنافس للسيطرة على مناطق النفوذ، خاصة في شمالها الغربي، حيث تقدمت القوات العثمانية داخل الأراضي الإيرانية حيث وصلت بين بغداد وطهران، لكن القوات الروسية تصدت لها. مما جعل المنطقة مجالًا للصراع الدولي.[5]

أما على الجبهة الروسية، دخل العثمانيون الحرب دون استعداد كافٍ، وهو ما دفع الألمان إلى تشجيعهم على مهاجمة الروس بهدف تشتيت قواتهم وتخفيف الضغط عن الجبهات الألمانية.[6]

---

[1] محمد بركات، **معارك الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الكتاب العربي دمشق-سوريا ،2007م، ص 229.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى،**في أصول التاريخ العثماني**،ط2، دارالشروق، بيروت-لبنان ،1986م، ص289.

[3] ه.أ. لفشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، **ت**.ر:أحمد نجيب هاشم وديع الضبع،ط6،دار المعارف بمصر ،القاهرة ،1972م،ص 506.

[4] محمد بركات، **شخصيات الحرب العالمية الأولى زعماء وقادة وجواسيس وخونة**، ط1، دار الكتاب، دمشق-سوريا،2007م، ص 232.

[5] محمد حسن العيدروس، **الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية**، **ج**2، دار العيدروس للكتاب، دبي-الإمارات ،2002م، ص 10.

[6] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ت.ر:بشير السباعي، ج2، دارالفكر، القاهرة -مصر،1993م، ص 218.

وفي منتصف ديسمبر 1914، قاد أنور باشا الجيش الثالث في محاولة لاستعادة ولايات كارس وأردهان وباطوم[1]، إلا أن الحملة انتهت بكارثة عسكرية في معركة ساريقاميش[2] ، نتيجة نقص الإمدادات وسوء الأحوال الجوية وانتشار الأمراض، مما أدى إلى خسائر بشرية كبيرة خلال فترة قصيرة[3]

في جبهة المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى، كان الجيش العثماني يقاتل مدعوماً بحلفائه في مواجهة القوات البريطانية داخل الولايات العربية التابعة للإمبراطورية، حيث اعتُبرت هذه الجبهة تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية، خاصة في مصر.[4]

وقد ازداد هذا التوتر بعد إعلان بريطانيا الحماية على مصر يوم 8 ديسمبر 1914، مما دفع الألمان والعثمانيين إلى وضع خطط تهدف إلى إخراج البريطانيين من مصر واستعادة النفوذ العثماني، في حين ردّت بريطانيا بإجراءات دفاعية صارمة[5].

ومع ما شهدته ساحات القتال من مستجدات وتغييرات، اعتمد العثمانيون على قواتهم المنتشرة في العراق وبلاد الشام والحجاز لمواجهة التقدم البريطاني، مما دفعهم إلى توجيه اهتمامهم العسكري وتعزيز تمركز قواتهم في الجبهة الشرقية.[6]

تحرّكت وحدات من الجيش الرابع نحو الجبهة المصرية بقيادة جمال باشا، كما تقدّمت ثماني فرق عثمانية من بلاد الشام عابرةً صحراء سيناء باتجاه قناة السويس. وبعد نحو خمسة عشر يومًا بلغت هذه القوات ضفاف القناة،

---

[1] أكمل الدّين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ت**.ر:محمد عاكف ايدين، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافية، إسطنبول-تركيا ،1999م، ص 138.

[2] **ساريقاميش:** معركة نشبت بين الجيش القوقاز الروسي وبين الجيش الثالث العثماني في 1915 خلال الحرب العالمية الأولى وهزم الجيش العثماني فيها للمزيد انظر: أحمد حمدي تانبينار،**طبيب الأناضول، ت**.ر:أماني محمد صبحي، ط1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والتراجم، مصر،2019م، ص279.

[3] روبير مانتران،**المرجعالسابق**، ص 309.

[4] ألبرت الحوراني، **الشعوبالعربية، ت**.ر:اسعدصقر، دارطلاس، دمشق -سوريا،1998م، ص 344.

[5] مصطفى حسين محمد زهران، **أضواء معالم مصر في الماضي والحاضر**، ط1، معهد الدراسات الأدبية، الإسكندرية-مصر ،2012م، ص 30.

[6] إبراهيم محمد الحسن، **المرجع السابق**، ص158.

فباشرت الهجوم على القوات البريطانية قبل الموعد الذي كان متفقًا عليه مع بعض الزعماء المصريين الذين كانوا ينوون دعم التحرك ضد الإنجليز. إلا أن نفاد الذخيرة أجبر العثمانيين، بعد قرابة أسبوعين، على الانسحاب والعودة إلى مواقعهم في غزة. وبعد شهرين، قاد الألمان محاولة جديدة لمهاجمة القناة لكنها أخفقت، ثم أعقبتها حملة ثالثة بعد ثلاثة أشهر واجهت المصير نفسه.[1]

في شبه الجزيرة العربية، كانت القوات العثمانية تتواجد عبر حامية مكوّنة من أربع فرق عسكرية، تمركزت في منطقتي الحجاز واليمن، غير أن نفوذها في الحجاز كان محدودًا، إذ ظلّ الشريف حسين[2]يمسك بزمام السيطرة على قبائل المنطقة، ولم يكن الأتراك قادرين على فرض سلطتهم إلا عبر التعاون معه[3]

وفي سياق الحرب، شنّ الجيش العثماني هجومًا على المواقع الدفاعية البريطانية في منطقة الشعيبة قرب البصرة يوم 12 أفريل 1915، واستمر القتال ثلاثة أيام قبل أن يضطر إلى التراجع بعد تكبده خسائر كبيرة نتيجة فشل المحاولة. كما تمكنت القوات العثمانيةلاحقًا من إلحاق هزيمة مؤثرة بالجيش البريطاني عند عودتها واستيلائها على الكويت في 29 أفريل 1916 بعد حصار طويل[4]

وفي عام 1916 أيضًا، نجح الجيش العثماني بقيادة الجنرال فون درجولتر في إيقاف التقدم البريطاني داخلالعراق، ما شكّل عائقًا مهمًا أمام توسعها في المنطقة خلال تلك المرحلة[5]

---

[1] محمود شاكر،**المرجع السابق**، ص 218.

[2]**الشريف حسين**: ولد الشريف بن علي بن حسين بن عبد الله بن حسين بن أبي نمر محمد بن بركات بن حسن بن عجلات في الاستانة عام1853، عين عضوا في مجلس شورى الدولة، وعينه عبد الحميد الثاني أميرا على مكة...للمزيد انظر: نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)1916**، ط1، دارالساقي، بيروت –لبنان، 1996م، ص 73-74.

[3] جورج انطونيوس، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، ت.ر:ناصر الدين الأسد، ط8، دار العلم للملايين بيروت–لبنان ،1987م، ص 218.

[4] توماس فريدريك وليمسون، **التاريخ السياسي لشمر جربا**،ت.ر:جوزيف ناظر بولص ،ط1،الأهلية ،بيروت–لبنان ،2010م،ص 167-168.

[5]مبارك البراك، **تذكرة في أحداث القرن العشرين 1909–1999م**، ج2، دار الكتاب الحديث، القاهرة–مصر ،1995م، ص 31.

المبحث الثالث: أسباب الهزيمة.

شهدت الدولة العثمانية عبر تاريخها الطويل مراحل قوة وازدهار جعلتها من أكبر الإمبراطوريات في العالم، حيث امتد نفوذها على مساحات واسعة من آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتمكنت لقرون عديدة من فرض مكانتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. غير أنّ هذه الدولة، التي كانت رمزًا للقوة والوحدة الإسلامية، بدأت منذ أواخر القرن السابع عشر تعرف مظاهر الضعف والتراجع التدريجي، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على استقرارها ومكانتها الدولية.

1-الأسباب الداخلية: وهذه العوامل كانت مرتبطة بالدولة العثمانية نفسها، دون تدخل مباشر من قوى خارجية، وقد تنوعت بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1-1الأسباب السياسية:

تُعد العوامل السياسية من أبرز الأسباب التي عجّلت بضعف الدولة العثمانية وتراجع قوتها. فقد شهدت الدولة بعد عهد السلطان سليمان القانوني حالة من الوهن في شخصية السلاطين، إذ انشغل العديد منهم بمصالحهم الخاصة وأهملوا شؤون الحكم والإدارة، مما أتاح للصدر الأعظم التحكم في دواليب السلطة وتسيير شؤون الدولة بصورة شبه منفردة. [1]كما ساهم تدخل زوجات السلاطين وبعض المقربين من القصر في التأثير على القرارات السياسية، الأمر الذي زاد من اضطراب الأوضاع الداخلية.[2]

ومن بين الأسباب السياسية كذلك ضعف الجيش الإنكشاري، الذي انحرف عن دوره الأساسي في حماية الدولة وتحول إلى قوة متدخلة في شؤون الحكم، حيث وصل الأمر إلى عزل بعض السلاطين وقتل آخرين، مما زاد من حدة الفوضى السياسية وأضعف هيبة السلطة المركزية.[3]

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص 139.

[2] **المرجع نفسه**، ص25.

[3] عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516-1916 م**، ط2، مكتبة التاريخ العثماني، دمشق- سوريا ،1993م، ص 120.

كما أن الاتساع الكبير الذي بلغته الدولة العثمانية جعل من الصعب تأمين حدودها والدفاع عنها، خاصة مع امتدادها عبر ثلاث قارات. هذا الاتساع أرهق قدراتها العسكرية والإدارية، وفتح المجال أمام القوى الأوروبية للتدخل واستغلال نقاط ضعفها.[1]

إضافة إلى ذلك، أدى ضعف سيطرة السلطة المركزية على الولايات البعيدة إلى تنامي النزعات الاستقلالية وظهور حركات انفصالية وثورات محلية، مثل حركات التمرد في بعض الأقاليم العربية، وهو ما ساهم في تفكك الدولة تدريجيًا.[2]

وقد كان للحروب المتواصلة التي خاضتها الدولة ضد القوى الأوروبية أثر بالغ في إنهائها، حيث تكبدت خسائر بشرية ومادية كبيرة، واضطرت إلى توقيع معاهدات مجحفة أفقدتها أجزاءً واسعة من أراضيها وقلّصت نفوذها السياسي والعسكري.[3]

2-1 الأسباب الاقتصادية:

شهد الاقتصاد العثماني تراجعًا واضحًا نتيجة ضعف النشاط التجاري والصناعي والزراعي، إلى جانب تفاقم الأزمات المالية. فقد أدت كثرة النفقات، خاصة تلك المتعلقة بمصاريف القصر والبذخ الذي عاشه بعض السلاطين وحاشيتهم، إلى استنزاف موارد الدولة .

كما ساهم اكتشاف الأوروبيين لطريق رأس الرجاء الصالح في تحويل حركة التجارة العالمية بعيدًا عن أراضي الدولة العثمانية، مما أفقدها مكانتها التجارية وأدى إلى انخفاض عائداتها المالية. وفي الوقت نفسه، عانت التجارة الداخلية من الضعف نتيجة الاعتماد المتزايد على الأسواق الخارجية.

---

[1] تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280–1924 م**،عمادة البحث العلمي والدراساتالعليا، جامعة القدس المفتوحة، رام الله– فلسطين ،2015م، ص179.

[2] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط9، دارالفارابي، بيروت– لبنان ،2007م، ص 32.

[3] **المرجع نفسه**، ص34.

أما القطاع الزراعي، فقد تأثر سلبًا بسبب الضرائب المرتفعة المفروضة على الفلاحين، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى هجر أراضيهم، وتراجع الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ. كما أن اعتماد وسائل إنتاج تقليدية وعدم مواكبة التطورات التقنية زاد من ضعف هذا القطاع.

ومن جهة أخرى، أدت الثورة الصناعية الأوروبية إلى إغراق الأسواق العثمانية بالمنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار المناسبة، وهو ما جعل الصناعات التقليدية المحلية عاجزة عن المنافسة، فتفاقم بذلك التدهور الاقتصادي.[1]

كذلك ساهم تدفق الفضة من العالم الجديد في تراجع قيمة العملة العثمانية وحدوث موجات تضخم، مما دفع الدولة إلى فرض ضرائب إضافية أثقلت كاهل السكان وتفاقمت معاناتهم المعيشية.[2]

1-3الأسباب الاجتماعية والثقافية:

ساهمت الأوضاع الاجتماعية والثقافية بدورها في إضعاف الدولة العثمانية، حيث انتشرت الرشوة والمحسوبية في أجهزة الإدارة، وأصبحت المناصب تُمنح أحيانًا على أساس المصالح الشخصية بدلًا من الكفاءة، وهو ما أدى إلى تدهور الأداء الإداري وانتشار الفساد.

كما أدى انصراف الدولة نحو الاهتمام بالمسائل العسكرية وإهمال الجوانب التعليمية والعلمية إلى حالة من الجمود الفكري، وانتشار الخرافات وضعف الحركة العلمية والثقافية.[3]

وقد ساهم ابتعاد الدولة عن مبادئ الشريعة الإسلامية التي قامت عليها، إلى جانب التأثيرات الأجنبية المتزايدة داخل مؤسسات الحكم، في إضعاف تماسكها الداخلي وفقدانها لجزء من شرعيتها.[4]

---

[1] تيسير جبارة، **المرجع السابق**، ص191-192.

[2] عبد الكريم رافق، **المرجع السابق**، ص122.

[3] علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط 3**،المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان ،1993 م، ص 104-105.

[4] علي حسون **المرجع السابق**، ص111.

ومن العوامل الاجتماعية المهمة أيضًا الصراعات داخل القصر، خاصة تلك المرتبطة بالتنافس على ولاية العرش، حيث كان لتدخل نساء القصر والمقربين من السلاطين أثر كبير في تأجيج النزاعات والمؤامرات، مما شغل الحكام عن إدارة شؤون الدولة.[1]

وأخيرًا، فإن التنوع العرقي والديني والثقافي الكبير داخل الدولة، مع ضعف السلطة المركزية، أدى إلى تصاعد النزعات القومية وظهور حركات تطالب بالانفصال والاستقلال، الأمر الذي عجّل بتفكك الدولة وسقوطها لاحقًا.

2-الأسباب الخارجية:

شهدت الولايات العثمانية في المشرق العربي خلال النصف الأول من القرن 19م تحولات سياسية وعسكرية عميقة أسهمت في زيادة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية. وقد ارتبط هذا التدخل بحدثين بارزين كان لهما أثر مباشر في توجيه أنظار القوى الأوروبية الكبرى نحو المنطقة، أولهما الحملة التي قادها نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام بين سنتي 1798 و1801م، والتي دفعت بريطانيا إلى التدخل العسكري حفاظًا على مصالحها الاستراتيجية. أما الحدث الثاني فتمثل في صعود قوة محمد علي باشا وما حققه من توسع وانتصارات عسكرية على الدولة العثمانية، خاصة في عهد السلطان محمود الثاني خلال المدة الممتدة بين 1830 و1839م، الأمر الذي أثار مخاوف الدول الأوروبية ودفع روسيا ثم بريطانيا وفرنسا إلى التدخل المباشر في قضايا الشرق العثماني.[2]

ومع تزايد هذا الحضور الأوروبي في المشرق العربي، حرصت القوى الأوروبية، وبصورة خاصة فرنسا وبريطانيا، على توسيع نفوذها من خلال دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية لرعاياها، إضافة إلى تقديم المساندة للطوائف المسيحية داخل الدولة العثمانية. ولم يقتصر هذا الدعم على الجوانب الدينية والثقافية، بل امتد إلى تشجيع بعض النشاطات السياسية التي سعت إلى إضعاف الارتباط بالدولة العثمانية، بما يخدم المصالح الأوروبية المستقبلية ويؤمن لها قواعد محلية موالية.

---

[1] عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ط1، تق: عبد الرحمان المودن، النجاحالجديدة، الدار البيضاء -المغرب ،2007م، ص 304-307.

[2] حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة الهلال، القاهرة - مصر،1921 م، ص-ص 94-102.

كما برزت الأطماع الاستعمارية الأوروبية بوضوح في الولايات العثمانية المشرقية عبر توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع مختلف فئات المجتمع، مستفيدة من الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية. وقد مكّن ذلك الدول الأوروبية من تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي داخل المنطقة بصورة تدريجية.[1]

وفي ضوء هذا الواقع، اتجهت كل من فرنسا وبريطانيا إلى تحديد مناطق نفوذ خاصة بها داخل المشرق العربي؛ إذ ركزت فرنسا اهتمامها على سوريا ولبنان، وعملت على ترسيخ نفوذها الاقتصادي والتجاري والديني ثم العسكري فيهما، بينما وجهت بريطانيا سياستها الاستعمارية نحو مصر وفلسطين والعراق ومناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية، سعيًا لحماية مصالحهاالإستراتيجية وطرق تجارتها الدولية.[2]

[1]جورج سالمة، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، مكتبة الغفارين، حيفا، ،1980 ص 129. حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة الهلال، القاهرة – مصر،1921 م، ص–ص 94–102.

2أحمد طربين، **فلسطين في الخطط الصهيونية والاستعمارية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة– مصر،1997م، ص 15، عصامسخنيني، **فلسطينوالفلسطينيون**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان ،2003م، صص93– 91 .

الفصل الثاني:

تداعيات هزيمة الدولة العثمانية على العالم العربي

الفصل الثاني: تداعيات هزيمة الدولة العثمانية على العالم العربي

المبحث الأول: تآمر الحلفاء على العرب.

2- اتفاقية سايكس بيكو و وعد بلفور 1917م.

3- معاهدة سيفر 1920 م.

4- معاهدة لوزان 1923 م.

المبحث الثاني: البلاد العربية رهن مشاريع المخابرات العالمية.

1- التصريح الإنجليزي الفرنسي 1918م.

2- معاهدة مودروس 1918م.

3- مؤتمر سان ريمو 1920 م وفرض الانتداب.

الفصل الثاني: تداعيات هزيمة الدولة العثمانية على العالم العربي.

مثّلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم العربي، إذ أدّت إلى انهيار السلطة العثمانية التي ظلت لقرون إطارًا سياسيًا جامعًا للعديد من الأقاليم العربية. وقد استغلت القوى المنتصرة هذا الوضع لإعادة رسم خريطة المنطقة وفق مصالحها الاستراتيجية، من خلال سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي كرّست تقسيم الأراضي العربية وإخضاعها لنفوذها المباشر أو غير المباشر.

كما شهدت هذه المرحلة نهاية الوجود العثماني الفعلي في البلاد العربية وظهور نظام الانتداب الذي مهد لمرحلة جديدة من السيطرة الاستعمارية .

وعليه، يتناول هذا الفصل أبرز الاتفاقيات والمعاهدات التي أسهمت في إعادة تشكيل المشرق العربي، وفي مقدمتها اتفاقية سايكس بيكو ومعاهدتا سيفر ولوزان، كما يسلط الضوء على مظاهر انتهاء الحكم العثماني في الأقطار العربية وما ترتب عنه من فرض الانتداب البريطاني والفرنسي، وانعكاسات ذلك على الواقع السياسي للعالم العربي.

المبحث الأول: تآمر الحلفاء على العرب.

شهدت المنطقة تغييرات كبيرة نتيجة لاتفاقيات ومعاهدات مهمة، مثل سايكس بيكو وسيفر ولوزان، التي كان لها أثر كبير في توزيع النفوذ وتحديد الحدود في المنطقة. سنتناول في هذا المبحث أهم هذه الاتفاقيات ودورها في تشكيل المشهد السياسي الحديث.

1- اتفاقية سايكس بيكو (SYKES. PICOT 1916) و وعد بلفور :

في الوقت الذي كان فيه العرب يخوضون ثورتهم (الثورة العربية 1916) اعتمادًا على الوعود البريطانية بالحصول على الاستقلال عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت هناك تطورات أخرى بالغة الأهمية والخطورة تتعلق بمواقف القوى الأوروبية من هذه الثورة، ومستقبل الوطن العربي بعد الحرب. فقد رأت الدول الأوروبية في

الحرب فرصة مناسبة لتحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما إنهاء الدولة العثمانية وإضعاف نفوذها، وثانيهما بسط هيمنتها الاستعمارية على الأقاليم العربية والسيطرة عليها[1].

سعت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا إلى فرض نفوذهما على الوطن العربي ومنع القوى المنافسة، خاصة روسيا التي كانت تطمح للوصول إلى المياه الدافئة، من التوسع في المنطقة. ولهذا أبرمت الدولتان اتفاقية سرية عُرفت باسم اتفاقية سايكس بيكو، وقد وقعها كل من مارك سايكس [2]ممثلًا البريطاني وجورج بيكو [3]ممثلًا لفرنسا سنة 1916، ونصّت على تقسيم الأراضي العربية بين الدولتين وتقاسم مناطق النفوذ فيها:[4]

5. **المنطقة الزرقاء:** كانت واقعة تحت السيطرة المباشرة لفرنسا، وامتدت لتشمل الساحل السوري ومنطقة جبل لبنان، بدايةً من مدينة صور جنوبًا وصولًا إلى شمال كيليكيا عند جبال طوروس، إضافةً إلى أجزاء من ولايات الفرات مثل ديار بكر والموصل.

6. **المنطقة الحمراء:** خضعت للنفوذ البريطاني المباشر، وضمّت أراضي العراق.[5]اعتُبرت المنطقة السمراء جزءًا من فلسطين بكاملها، على أن توضع تحت إدارة دولية بعد إخراجها من السيطرة المباشرة.[6]أما المنطقة المرموز لها بالحرف (أ)، فقد شملت ولايات دمشق وحلب والموصل، مع منح فرنسا حق النفوذ والتأثير فيها. في المقابل، ضمّت المنطقة المشار إليها بالحرف (ب) بقية الأراضي الفلسطينية وصولًا إلى العقبة جنوبًا والبادية شرقًا، وكانت خاضعة لنفوذ بريطانيا.

---

[1] حسن ياسين علوان، "**الثورة الروسية وأثرها على المشرق العربي والاسلامي 1917–1924م**"، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور، نوري عبد الحميد العاني، جامعة بغداد، العراق،2012م، ص 220.

[2] **مارك سايكس:** هو دبلوماسي ورحالة بريطاني كان يعد القوة المحركة السياسية بريطانية خاصة بفلسطين، والتي أدت إلى إصدار وعد بلفور والانتداب البريطاني.. للمزيدانظر: عبد الوهاب المسيري، **البروتوكولات الصهيونية اليهودية**، ط3، دارالشروق، القاهرة–مصر ،2009 م، ص 109.

[3] **جورج بيكو:** من الكبار المتآمرين على وحدة البلاد العربية في بلاد الشام والعراق وهو أحد مهندسي اتفاقية الغدر والتآمر المعروفة بسايكس بيكو عام 1912م، كان قد عمل في سوريا قنصلا عاما في السنة السابقة للحرب، للمزيد انظر: جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص 349.

[4] مصطفى حليمي، **الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية**، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ،2004م، ص 42.

[5] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 261.

[6] جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص 406.

ومع توقيع هذه الاتفاقيات بدأت تتشكل ملامح جديدة للمنطقة العربية، حيث ظهرت حدود سياسية وجغرافية قسمت مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا.[1] وقد ظلت بنود الاتفاقية سرية لفترة، إلى أن قام البلاشفة الروس بكشفها عقب اندلاع الثورة البلشفية سنة 1917 م.[2]

اكتشف العرب أنّ الحلفاء لم يلتزموا بوعودهم المتعلقة بمنحهم الاستقلال مقابل مشاركتهم في الثورة ضد الحكم العثماني، إذ تبيّن أن الهدف الحقيقي كان تقسيم الأقطار العربية وإخضاعها للهيمنة الأجنبية.[3]

شهد عام 1916 تطورات خطيرة في مسار الأحداث، إذ تم تعيين بلفور[4] وزيرًا للخارجية البريطانية، فاستغلّ اليهود وجوده في هذا المنصب المؤثر، وتقدّموا إلى الحكومة البريطانية بمقترح يقضي باعتبار فلسطين وطنًا قوميًّا لليهود.[5]

صدر وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 نتيجة مجموعة من الدوافع السياسية والإستراتيجية التي سعت بريطانيا إلى تحقيقها. ومن أبرز هذه الدوافع رغبتها في إيجاد موطئ قدم دائم لها في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها الحيوية، إضافة إلى ضمان أمن طرق المواصلات المؤدية إلى الشرق الأقصى، وخاصة الطريق نحو الهند. كما هدفت بريطانيا إلى الحفاظ على تدفق النفط القادم من منطقة الخليج العربي، لما له من أهمية متزايدة آنذاك. كذلك سعت الحكومة البريطانية إلى كسب دعم اليهود، ولاسيما في الولايات المتحدة، بهدف التأثير في الموقف الأمريكي وتشجيع دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب بريطانيا.[6]

---

[1] مصطفى الجويني، **ترسيم الحدود اللبنانية / السورية / الفلسطينية وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية 2000–1920م**، دار المحجة البيضاء، بيروت–لبنان، 2007 م، ص 44.

[2] صالح بن محمود السعدون، **الاتحاد الأنجلو اليهودي للسيطرة على فلسطين 1922–1882م**، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان ،2010م، ص 40.

[3] الغالي الغربي، **المرجع السابق**، ص 262.

[4] **آرثر جيمس بلفور 1848 –1930م**: سياسي بريطاني شهير بسبب وعده الشهير من أسرة بريطانية شهيرة، انتمى لحزب المحافظين وتقلد وظائف عديدة، أبرزها رئاسة الوزراء في بريطانيا سنة 1902م، وأبرز ما خلفه هو وعده الشهير الذي عرف باسمه. للمزيدانظر: عطية جميل ابراهيم صلاح عيسى، **صك المؤامرة، وعد بلفور 02نوفمبر 1917م**، دار الفتى العربي للنشر العربي، القاهرة، مصر،1991م، ص101.

[5] محمد ابراهيم مصطفى، **اليهود قافلة الشر في التاريخ**، الشيمة –القاهرة ،2009م، ص 326.

[6] تيسير جبارة،**المرجع السابق**، ص 249.

2- معاهدة سيفر 1920 م:

سعى الحلفاء إلى دعم حكومة السلطان وإضعاف الحركة الوطنية التي كان يقودها مصطفى كمال،[1] لذلك تم توقيع معاهدة سيفر يوم 10 أوت 1920 بمدينة سيفر الفرنسية قرب باريس. وقد فرضت هذه المعاهدة شروطًا قاسية على الدولة العثمانية، إذ أجبرتها على التخلي لليونان عما تبقى لها من منطقة تراقيا، بما في ذلك مدينة أدرنة، كما مُنحت اليونان حق السيادة على مدينة إزمير لمدة خمس سنوات. وفي المقابل بقيت إسطنبول تحت سيطرة شكلية للدولة العثمانية فقط. [2]كذلك نصت المعاهدة على الاعتراف باستقلال كل من جمهورية أرمينيا ومملكة الحجاز، إضافة إلى تخلي الدولة العثمانية عن ممتلكاتها ونفوذها في إفريقيا وجزر بحر إيجة.

نصّت باقي بنود المعاهدة على تقليص سيادة الدولة العثمانية بشكل كبير، إذ جرى تحديد عدد أفراد الجيش العثماني بنحو خمسين ألف جندي فقط، مع إخضاعه لرقابة ضباط أجانب، كما تم تقييد تسليحه وإلغاء الأسطول البحري باستثناء عدد محدود من السفن المخصّصة لمراقبة مناطق الصيد. كذلك أُعيد العمل بالامتيازات الأجنبية، وتم إنشاء لجنة تضم ممثلين عن دول الحلفاء تتولى الإشراف على الديون العثمانية والميزانية العامة والضرائب والرسوم الجمركية والعملة والقروض. ، كما فرضت المعاهدة على الدولة العثمانية تعويضات وإجراءات عقابية بحجة تعويض غير الأتراك عمّا لحق بهم من أضرار خلال الحرب، ومنحت الدول الأجنبية نفوذًا واسعًا على الموانئ والممرات المائية وخطوط السكك الحديدية. كذلك تقرر إخضاع مضيقي البوسفور والدردنيل لنظام دولي خاص، بحيث لا يجوز إغلاقها أو إدخالهما ضمن منطقة حرب إلا بقرار صادر عن عصبة الأمم، في حين بقيت القسطنطينية تحت سلطة السلطان العثماني.3

رفضت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك[4] بنود معاهدة سيفر كافة، وتمسكت بالحفاظ على وحدة الأراضي التركية دون التنازل عن أي جزء منها. كما خاضت قواتها مواجهات ضد اليونانيين إلى أن

---

[1] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص206.

[2] عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**،مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،1980-1983م، ص 242.

[3]سليمان بن صالح الخراشي **المرجع السابق**، ص 87.

[4]**مصطفى كمال أتاتورك**: ولد سنة 1880م بمدينة سالونيك مدينة كثيرة تواجد اليهود بيها، ساهم في هدم الخلافة الإسلامية وقع على معاهدة لوزان توفي سنة 1938م..للمزيد انظر: فتحي بشير بلعاوي، **الصنم بحث مقدم لاستكمال مساق الدولة العثمانية**، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين،2008م، ص ص 5-6.

تمكنت من هزيمتهم، إضافة إلى نجاحها في إخراج القوات الفرنسية والإيطالية من المناطق التركية التي كانت خاضعة لسيطرتهم.[1]

كان إلغاء معاهدة سيفر خطوة ضرورية لتخفيف التوتر وإعادة التوازن إلى المنطقة، الأمر الذي استدعى التوصل إلى معاهدة سلام جديدة تتلاءم مع الأوضاع السياسية آنذاك.[2]

3- معاهدة لوزان 1923 م:

عُقد مؤتمر لوزان بهدف التوصل إلى اعتراف دولي باستقلال تركيا، وقد ترأسه اللورد كرزون[3] الذي ربط نجاح المؤتمر بتنفيذ مجموعة من الشروط الأساسية. وفي هذا السياق، أرسل مصطفى كمال أتاتورك وفدًا يمثل حكومة أنقرة للمشاركة في المفاوضات. [4]

وتمثلت أبرز الشروط المطروحة في الإلغاء النهائي للخلافة الإسلامية، وإقامة دولة علمانية تفصل الدين عن شؤون الحكم، إضافة إلى إبعاد الخليفة وأفراد الأسرة العثمانية خارج البلاد مع مصادرة ممتلكاتهم. كما اشترط اعتماد دستور مدني حديث بدلًا من الدستور العثماني المستند إلى الشريعة الإسلامية، وقد عمل مصطفى كمال على تنفيذ هذه الإجراءات بشكل كامل.[5]

رفض الوفد التركي هذه الشروط، كما أيّد المجلس الوطني التركي موقفه الرافض، فعاد الوفد إلى تركيا دون اتفاق. لكنّ مصطفى كمال اتجه لاحقًا إلى تسوية الوضع، فتم في 24 جويلية 1923 توقيع معاهدة لوزان التي

---

[1] ميلاد المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية**، ط 9، منشورات الجامعة المفتوحة، 1991م، ص 223.

[2] عبد العزيز الشناوي، **المرجع السابق**، ص 277.

[3] **كرزون**: كان ممثل الحلفاء في جميع شروط الصلح وهو الذي هتف في مجلس الوزراء البريطاني: «أنه إذا كانت هذه هيا الصهيونية فإنه لا يوجد سبب على الإطلاق لماذا لا ينبغي علينا جميعا أن نكون صهاينة «، للمزيد انظر: محمود ثابت الشاذلي، **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299-1923**، مكتبة وهبة، بيروت -لبنان،2003م، ص 23.

[4] سليمان بن صالح الخراشي، **المرجع السابق**، ص84.

[5] حسين فاضل، **مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**،دار البيان، بغداد -العراق،1967م، ص 22-23.

أنهت رسميًا حالة الحرب، وحددت الحدود التركية مع كل من اليونان وبلغاريا، مع الدعوة لاحقًا إلى ضبط الحدود التركية العراقية والتركية السورية.

ومن جهة أخرى، وافق الحلفاء على إلغاء الامتيازات الأجنبية داخل تركيا، كما جرى توقيع اتفاقية خاصة بالمضايق تكفل حرية المرور فيها خلال السلم والحرب، وتنظم عبور القوات البحرية والجوية، إضافة إلى إنشاء لجنة دولية تتولى مراقبة تطبيق بنود الاتفاق. بموجب هذه المعاهدة أيضًا انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية من الأراضي التي كانت تحتلها، ودخلت القوات التركية مدينة إسطنبول. بعدها قرر المجلس الوطني جعل أنقرة عاصمة جديدة للدولة بدل إسطنبول، ثم أُعلنت الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال. وبعد سنة من توقيع معاهدة لوزان أُلغيت الخلافة العثمانية، وبذلك تحقق جانب كبير مما كانت تسعى إليه الدول الحليفة.[1]

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص 230.

المبحث الثاني: البلاد العربية رهن مشاريع المخابرات العالمية.:

شهد العالم العربي في مطلع القرن العشرين تغيرات جذرية في مصيره السياسي، حيث بدأت ملامح نهاية الوجود العثماني الذي دام قرونًا، وبدأت مرحلة جديدة من النفوذ والانتداب الأجنبي. كانت هذه المرحلة نتيجة لتداخل العديد من الأحداث والاتفاقيات التي رسمت خارطة المنطقة، وأدت إلى تغييرات جذرية في أنظمة الحكم، وتحديد مصير الدول العربية، فمع تصاعد التدخلات الدولية، وظهور الاتفاقيات والمعاهدات التي قضت على الوجود العثماني، برزت سياسة الانتداب والاحتلال كوسيلة لإدارة المناطق العربية، مما أدى إلى تغييرات عميقة في التاريخ السياسي للمنطقة.

1- التصريح الانجليزي الفرنسي: صدر التصريح الإنجليزي الفرنسي يوم 7 نوفمبر 1918م، أي قبل توقيع الهدنة بعدة أيام، نتيجة تزايد قلق العرب بعدما انتشرت أخبار عن نية بريطانيا وفرنسا تقسيم الأقاليم العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية. وقد أدى ذلك إلى انتشار حالة من الشك والخوف في مختلف البلدان العربية تجاه أهداف الدولتين الحليفتين. وفي ظل هذه الأوضاع، اعترض الأمير فيصل [1]بن الحسين لدى الجنرال إدموند اللنبي[2]، موضحًا أنه لن يتمكن من السيطرة على القوات العربية ما لم يصدر الحلفاء بيانًا رسميًا يوضح نواياهم الحقيقية تجاه مستقبل العرب. ومع ازدياد التوتر واحتمال تفجر الأوضاع، سارعت بريطانيا وفرنسا إلى إصدار هذا التصريح لطمأنة العرب واحتواء حالة الغضب المتصاعدة. «إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنجلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الألمان، إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالًا طوالًا تحت مظالم الترك على حد زعمهم تحريرًا تامًا نهائيًا، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارًا حرًا. انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918م. [3]

---

[1]**فيصل الأول(1885–م1933م)**:ابن الشريف حسين بن علي شريف مكة، انضم إلى حركة الثورة العربية سنة 1916م، نصب ملكا على سوريا لكن الفرنسيين خلعوه في نفس السنة، ثم ولاه البريطانيون ملكا على العراق (1921–م1933م) اتسمت سياسته بالولاء التام لبريطانيا. انظر: جميل إبراهيم عطية، صلاح عيسى، **المرجع السابق**، ص 92.

[2]**اللنبي إدموند (1871–1936) Edmund Henry Human Allenby**: قائد بريطاني شارك في حرب جنوب إفريقيا وفي الحرب العالمية الأولى، فغزا فلسطين وسوريا، عين مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر والسودان، واستقال من منصبه عام 1925م. انظر: جميل إبراهيم عطية، **المرجع السابق**،ص 90.

[3] تيسير جبارة، **المرجع السابق**،ص 250.

2- معاهدةمودروس 1918م:أدّت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى سقوط حكومة جمعية الاتحاد والترقي، حيث قدّم طلعت باشا استقالته من منصب الصدر الأعظم، ليتم تعيين أحمد عزت باشا خلفًا له. وبعد فترة قصيرة، وقّع أحمد عزت باشا هدنة مودروس مع دول الوفاق يوم 30 أكتوبر 1918، وهو ما مثّل نهاية مشاركة العثمانيين في الحرب، ثم فرّ كل من أنور باشا وطلعت باشا إلى خارج البلاد. وتم في هذه المعاهدة:

- وُضعت الأقاليم العربية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني.
- تولّت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الإشراف على الميزانية العامة للدولة العثمانية
- أُجبرت تركيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دول الوسط، حيث تم إغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإنهاء مختلف أشكال التمثيل الدبلوماسي.
- مُنحت اليونان جزر بحر إيجة ومدينة أزمير، مع بقاء سيادة عثمانية شكلية لمدة خمس سنوات، على أن يقرر السكان لاحقًا الانضمام إلى اليونان أو البقاء ضمن تركيا.
- حصلت إيطاليا على جزيرة رودس والدوديكانيز.
- مُنحت كردستان الشرقية حكمًا ذاتيًا.
- فُرض تقليص الجيش العثماني إلى خمسين ألف جندي فقط، إضافة إلى الحد من قوة الأسطول البحري.
- تم الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- فُتحت الممرات والطرق البحرية أمام السفن الحربية، كما خضعت للاحتلال في نوفمبر1918م.
- وُضعت العاصمة تحت رقابة لجنة عليا مشتركة تضم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.[1]

وبعد التوقيع على هذه المعاهدة استقال أحمد عزت وخلفه توفيق باشا، فقد حققت بريطانيا في هذه الهدنة ما عجزت عن تحقيقه في الحرب.[2]

أدّت هدنة مودروس إلى إضعاف الدولة العثمانية وفقدانها كثيرًا من مقومات السيادة والاستقلال، إذ شهدت البلاد تدهورًا حادًا في الأوضاع المعيشية بسبب نقص الغذاء وانتشار الأوبئة والأمراض وتعطل

[1] حسن عوض الكريم علي أحمد،"**موقف الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها 1914–1924 م** "،مجلة جامعة شندي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع4، كلية الآداب–جامعة شندي، السودان، مارس 2022م، ص.11.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص 225.

وسائل وطرق المواصلات. كما استغلّ الإغريق والأرمن هذا الوضع للانتقام من الأتراك، فتعرض المسلمون في بعض الولايات والعاصمة لأعمال عنف شملت المذابح وتخريب المنازل والمدارس. وقد ترتب على ذلك تراجع نفوذ السلطان العثماني وفقدانه السيطرة الفعلية على أجزاء واسعة من آسيا الصغرى (الأناضول).[1]

3- مؤتمر سان ريمو 1920م وفرض الانتداب: بعد انعقاد مؤتمر الصلح[2] في باريس يوم 18 جانفي 1919، اجتمعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من أجل إعادة تنظيم الأوضاع الدولية ورسم خريطة سياسية جديدة للعالم. وخلال هذا المؤتمر قدّم الأمير فيصل مذكرة طالب فيها بمنح العرب حق الاستقلال، غير أن هذا المطلب لم يلقَ استجابة حقيقية من القوى الكبرى.[3]

وفي المقابل، توصلت بريطانيا وفرنسا إلى تفاهمات بينهما أدت إلى انسحاب القوات البريطانية من الساحل السوري وتعويضها بالقوات الفرنسية. كما مارست بريطانيا ضغوطًا على الأمير فيصل لإبرام اتفاق مع فرنسا تضمن الاعتراف بالمصالح الفرنسية في المنطقة[4]. وقد أثار ذلك رفض المؤتمر السوري [5]الذي عارض هذه الترتيبات، إلا أن موقفه لم ينجح في تغيير القرارات التي كانت قد حُددت مسبقًا وفق الاتفاقيات السرية والعلنية الخاصة بتقاسم تركة الدولة العثمانية.[6]

---

[1] حسن عوض الكريم علي أحمد، **المرجع السابق**، ص12.

[2]**مؤتمر الصلح:** عقد في أعقاب الحرب العالمية الأولى في باريس، وبرز فيه دور بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا نتج عنه العديد من مؤتمرات ومعاهدات السلام. انظر: عبد الحميد زوزو، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة (1914.1945)**، دار هومة، الجزائر، 1995 م، ص 73.

[3] عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية-مصر، 2005م، ص 240.

[4]الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 267.

[5]**المؤتمر السوري (08-03-1920م)**:أُعلن عن قيام دولة سورية مستقلة تضم فلسطين ولبنان، تعتمد نظام الحكم الملكي الدستوري بقيادة الأمير فيصل. كما اجتمع قادة العراق وأصدروا قرارًا مشابهًا، واختاروا الأمير عبد الله لتولي عرش العراق. وتضمّن القرار أيضًا بندًا يضمن للبنان المحافظة على امتيازات الحكم الذاتي ضمن إطار الوحدة السورية. انظر: محمد ارناؤوط، **دراسات حول حكومة الدولة العربية في دمشق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع إربد -الأردن ،2000م، ص 109.

[6] جلال يحيى، **مشكلة فلسطين واتجاهات الدولية – أصولها وتطورها ومحاولة إيجاد حل لها**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية -مصر، 1965م، ص 40.

وفي 9 نوفمبر 1919، أكد رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو[1] في رسالة إلى لويد جورج[2] ضرورة تنفيذ مقررات مؤتمر الصلح. ثم اجتمع المجلس الأعلى للحلفاء بمدينة سان ريمو الإيطالية في 19-25أفريل1920 م[3]، حيث تقرر إخضاع الأقاليم العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية لنظام الانتداب[4]. بموجب هذه القرارات أهمها:

- وُضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

- خضع العراق وفلسطين للانتداب البريطاني.

- تنفيذ وعد بلفور بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

وهكذا تبيّن أن القوى الحليفة لم تفِ بوعودها التي قدمتها للعرب خلال الحرب العالمية الأولى، إذ استغلتهم في مواجهة الدولة العثمانية ثم عملت على اقتسام أراضيها وتحقيق مصالحها الاستعمارية في المنطقة.[5]

أسفر هذا المؤتمر عن تبني الموقف البريطاني والفرنسي القائل بأن الشعوب العربية لم تبلغ بعد مستوى النضج السياسي الذي يؤهلها لإدارة شؤونها بنفسها، وهو ما استُخدم مبررًا لإخضاعها لوصاية أجنبية بدعوى مساعدتها على تحقيق الاستقرار والتطور السياسي. وبذلك اكتسب نظام الانتداب غطاءً شرعيًا دوليًا.[6]

---

[1] **جورج كليمنصو (1841–1929)**: هو رجل دولة فرنسي يُعد من أبرز الشخصيات السياسية التي ساهمت في تحقيق انتصار فرنسا والحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى. بدأ مسيرته بدراسة الطب في فرنسا، لكنه لم يُكمل هذا التخصص واتجه إلى مجالات أخرى. انتقل لاحقًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل في ميدان الصحافة والتعليم. وفي سنة 1917 تولّى رئاسة الحكومة الفرنسية، وتمكن بفضل قيادته وخبرته السياسية من إدارة البلاد خلال مرحلة حرجة من الحرب، مما ساعد فرنسا على بلوغ النصر. انظر: نجدة فتحي صفوة، **المرجع السابق**، ص ص 29-93.

[2] **لويد جورج دافيد (1863–1945)**: سياسي بريطاني بارز، برز اسمه خلال فترة الحرب العالمية الأولى. تلقى تعليمه في مجال القانون قبل أن يتجه إلى العمل السياسي. تولى منصب رئيس الوزراء سنة 1916، ولعب دورًا مهمًا في قيادة بريطانيا نحو الانتصار في الحرب. كما كان من الشخصيات المؤثرة في مداولات مؤتمر الصلح بعد انتهاء الحرب. توفي في 26 مارس 1945.انظر: **المرجع نفسه**، ص 93-94.

[3] أحمد طربين، تاريخ الشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق ،1985 ص 413.

[4] **الانتداب**: هو نظام أقرّته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى (1914–1919 م)، وفرض على الأقاليم التي كانت خاضعة لألمانيا والدولة العثمانية. وقد قُدِّم على أنه وسيلة لمساعدة الشعوب الأقل تطورًا على التقدم واكتساب الخبرة في تسيير شؤونها، تمهيدًا لتمكينها من إدارة نفسها والحصول على استقلالها. انظر: رعد ناجي الجدة، **التطورات الدستورية في العراق**، منشورات بيت الحكمة، بغداد-العراق، ،2004 م، ص 24.

[5] أحمد طربين، **المرجع السابق**، ص 414.

[6] أفيل روش فالد، **القومية العرقية وسقوط الامبراطوريات، أوروبا الوسطى، وروسيا، والشرق الأوسط (1917 ـ 1923)**، ترجمة وتقديم: عاطف معتمد، عزت زيان، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة-مصر،2012م، ص 358..

وفي هذا السياق، تقدمت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال هنريغورو نحو الأراضي السورية، ووجهت إنذارًا إلى السوريين منحتهم فيه مهلة قصيرة للقبول بالانتداب دون شروط.

ونظرًا لضعف الإمكانيات العسكرية والسياسية، اضطر الملك فيصل وحكومته إلى الموافقة على الإنذار الفرنسي. غير أن القوات الفرنسية واصلت تحركاتها العسكرية وسيطرت على عدد من المواقع الحدودية بين سوريا ولبنان تمهيدًا لإحكام سيطرتها على كامل البلاد، الأمر الذي أثار رفضًا شعبيًا واسعًا ودعوات متزايدة إلى المقاومة والجهاد.[1]

وتطورت الأحداث إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين في معركة ميسلون، التي انتهت بانتصار القوات الفرنسية وهزيمة الجيش السوري. وعلى إثر ذلك دخلت القوات الفرنسية دمشق، وطُلب من الملك فيصل مغادرة البلاد، وغادرها، لتبدأ رسميًا مرحلة الانتداب الفرنسي على سوريا، وتنتهي بذلك أول تجربة للدولة العربية في بلاد الشام بعد انتهاء الحكم العثماني. أما بريطانيا، فقد ارتبطت سياستها في فلسطين بتنفيذ التزاماتها تجاه الحركة الصهيونية، خاصة ما ورد في وعد بلفور بشأن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ولذلك عملت سلطات الانتداب البريطانية على تهيئة الظروف السياسية والإدارية التي تسهّل تحقيق هذا المشروع على أرض الواقع.[2]

[1] بديع محمد شريف، المحاسني زكي، عزت أحمد عبد الكريم، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة –مصر 1947م، ص 414.

[2] أفيل روش فالد، **المرجع السابق**، ص 359.

الفصل الثالث:

إلغاء الخلافة العثمانية وتداعياتها على الأمة الإسلامية.

الفصل الثالث: إلغاء الخلافة العثمانية وتداعياتها على الأمة الإسلامية.

المبحث الأول: إلغاء الخلافة 1924.

المبحث الثاني: إجراءات مصطفى كمال لمحو آثار الخلافة الإسلامية.

1- الإجراءات التي انتهجها مصطفى كمال في مجال الدين

2- الإجراءات التي انتهجها مصطفى في مجال اللغة والعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: انعكاسات السقوط على العالم الإسلامي.

1- المشرق العربي والهلال الخصيب.

2- شبه الجزيرة العربية وأطرافها.

3- شتات الأقليات الإسلامية في العالم.

الفصل الثالث: إلغاء الخلافة العثمانية وتداعياتها على الأمة الإسلامية.

شكّل إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924م حدثًا مفصليًا في التاريخ الإسلامي المعاصر، إذ مثّل نهاية آخر مؤسسة سياسية كانت ترمز إلى وحدة المسلمين ومرجعيتهم الدينية والسياسية على امتداد قرون طويلة. وقد جاء هذا الإلغاء في سياق التحولات العميقة التي شهدتها الدولة العثمانية عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وصعود الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، التي سعت إلى بناء دولة قومية حديثة تقوم على مبادئ الجمهورية والعلمانية بدل النظام التقليدي القائم على الخلافة .

ولم يقتصر أثر هذا القرار على الداخل التركي فحسب، بل امتدت تداعياته إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي، حيث أثار ردود فعل واسعة بين الشعوب الإسلامية، وأدى إلى بروز تحديات سياسية وفكرية جديدة تمثلت في غياب المرجعية الجامعة للمسلمين، وتزايد النفوذ الاستعماري في الأقطار الإسلامية، فضلاً عن انتشار الدعوات القومية والعلمانية. كما شهدت تركيا سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى إزالة المظاهر المرتبطة بالخلافة وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة والمجتمع وفق النموذج الغربي .

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل ظروف إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924م، والإجراءات التي انتهجها مصطفى كمال لترسيخ الدولة التركية الحديثة ومحو آثار الخلافة الإسلامية، ثم يسلط الضوء على أبرز الانعكاسات السياسية والفكرية والحضارية التي ترتبت على سقوط الخلافة في العالم الإسلامي.

المبحث الأول: إلغاء الخلافة.

خلال المرحلة التي سبقت قيام الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة، منح السلطان محمد وحيد الدين ثقته لمصطفى كمال، فعينه مفتشًا عامًا لجيوش الأناضول ومنحه صلاحيات واسعة ودعمًا ماليًا لتنفيذ المهام الموكلة إليه. وكان السلطان يأمل أن يقود مصطفى كمال تحركات في شرق الأناضول تخدم الموقف العثماني خلال مفاوضات الصلح، غير أن الأحداث سارت في اتجاه مغاير لتوقعاته.[1]

فقد استغل مصطفى كمال الصلاحيات الممنوحة له لتوسيع نفوذه وتنظيم القوى العسكرية والشعبية حوله، الأمر الذي أثار قلق الحكومة في الأستانة وتسبب في تزايد الشكاوى ضده. وعلى إثر ذلك قررت

[1] محمد فريد بك المحامي،**تاريخ الدولة العثمانية العلية**،تح: إحسان حقي، دار النفائس،بيروت1981م، ص 747-748.

السلطات عزله من منصبه، إلا أن السلطان تردد في البداية في المصادقة على قرار الإقالة قبل أن يوقع عليه لاحقًا تحت ضغط الظروف. ومع ذلك، لم يلتزم مصطفى كمال بالقرار، وواصل نشاطه السياسي والعسكري مستندًا إلى دعم عدد من العسكريين والسكان المحليين في الأناضول.[1]

شهدت الأناضول خلال سنة 1919م تصاعدًا ملحوظًا الحركة القومية التركية، حيث برز مصطفى كمال كأحد أبرز قادتها. وقد انتُخب رئيسًا لمؤتمر أرضروم[2]، ثم تولى رئاسة مؤتمر سيواس 1919م[3] في العام نفسه، مما عزز مكانته السياسية بين أنصار الحركة الوطنية. كما ساهم من خلال خطاباته المؤثرة في استقطاب التأييد الشعبي وترسيخ آمال فئات واسعة من المجتمع في مشروعه السياسي، بل امتد صدى نشاطه إلى خارج الحدود التركية. ومع تسارع التطورات السياسية، تم تأسيس المجلس الوطني الكبير في 23 أبريل 1920م، وانتُخب مصطفى كمال رئيسًا له، ليصبح بذلك الشخصية المحورية في قيادة الحركة الوطنية. وفي إطار تعزيز مشروعه السياسي، أُنشئ حزب الشعب الجمهوري الذي تبنى مجموعة من المبادئ الأساسية، تمثلت في الجمهورية والقومية[4] والشعبية وتدخل الدولة والعلمانية[5] والثورية.

---

[1] محمد فريد بك المحامي،**المرجع السابق**، ص 748-749.

[2] شهد شهر يوليو من عام 1919م تحولاً بارزاً بدعوة جمعيات الدفاع عن حقوق شرق الأناضول لعقد مؤتمر تاريخي في مدينة أرضروم، أسفر عن اختيار مصطفى كمال رئيساً له وخلال أعمال المؤتمر، حرص كمال على تأكيد ولائه لكيان الأمة العثمانية والعمل على حمايتها، وهو خطاب ساهم في توسيع القاعدة الشعبية للحركة القومية داخل الأناضول، لا سيما في ظل الشلل السياسي الذي عانت منه حكومة إسطنبول جراء وقوعها تحت وطأة الاحتلال الأجنبي. للمزيد انظر: حسن عوض الكريم علي أحمد،**المرجع السابق**، ص14.

[3] شهد شهر سبتمبر من عام 1919م خطوة حاسمة بتأسيس ما عُرف لاحقاً بالميثاق الوطني، وذلك خلال انعقاد المؤتمر الثاني في مدينة سيواس (Sivas) بمشاركة ممثلين توافدوا من مختلف أنحاء الأناضول؛ حيث ركزت أطروحات المؤتمر على ضرورة صون الدولة وتحقيق استقلالها التام من أي هيمنة أجنبية. وفي مواجهة القوى الخارجية، وجّه المؤتمر مطالب صريحة لدول الوفاق تحدد المعالم الجغرافية للحدود التركية، وهو ما تضمن ضمناً رفض قيام دولة أرمينية أو استمرار الوجود اليوناني، كما تمخض الاجتماع عن تعديل المسمى الرسمي للتيار المقاوم ليصبح 'جمعية الدفاع عن الحقوق في الأناضول والرملي'. للمزيد انظر: **المرجع نفسه**، ص14.

[4] **القومية**: تُشتق القومية من لفظ "القوم"، ويُقصد بها جماعة من الأفراد تجمعهم روابط مشتركة كالأصل أو اللغة أو التاريخ أو الثقافة، ويشعر أفرادها بالانتماء والوحدة والتضامن، مما يدفعهم إلى التعاون والدفاع عن مصالحهم المشتركة وتحقيق أهدافهم الجماعية. للمزيد انظر: هشام محمود الأقدر حي،**معالم الدولة القومية الحديثة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية -مصر، 2008م، ص 29.

[5] **العلمانية**: يرتبط مفهوم العلمانية في تركيا بالمصطلح التركي "Lollit"، وهو مصطلح تأثر بالنموذج الفرنسي "Lollus" المشتق بدوره من أصل لاتيني. وقد استُخدم هذا المفهوم تاريخيًا للدلالة على الأشخاص العاديين من المؤمنين الذين لا ينتمون إلى السلك الكنسي، في مقابل رجال الدين والكنيسة. ومع تطور استعماله، أصبح يشير إلى مبدأ الفصل بين الشؤون الدينية ومؤسسات الدولة وتنظيم الحياة العامة على أسس مدنية. للمزيد انظر: قباني عبد العزيز، **"العلمنة والعروبة"**،مجلة آفاق عن العلمنة، عدد 2، بيروت -لبنان، 1978م، ص 49.

وأمام تنامي نفوذ مصطفى كمال وقوة الحركة الوطنية، طُرح على السلطان التنازل عن السلطة السياسية والاكتفاء بالصفة الدينية للخلافة، إلا أنه رفض ذلك. وعلى إثر هذا التطور أُلغيت السلطنة، وتولى عبد المجيد الثاني منصب الخليفة. وبعد أيام قليلة من توليه هذا المنصب، افتُتح مؤتمر لوزان 1923 م الذي شهد مناقشة الشروط المتعلقة بالاعتراف باستقلال تركيا وترتيب أوضاعها الدولية.[1]

ومن الشروط التي وضعها رئيس الوفد الانجليزي للاعتراف بتركيا هي:

- قطع كل صلة لتركيا بالإسلام.
- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءاً تاماً
- إخراج الخليفة وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموالهم وأملاكهم.
- اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم.[2]

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

أ) إقرار استقلال تركيا واستعادة سيادتها: مثّلت معاهدة لوزان 1923 م نقطة تحول مهمة في تاريخ تركيا الحديث، إذ ألغت الأحكام التي فرضتها معاهدة سيفر 1920 م، وهو ما عُدّ انتصارًا للحركة القومية التركية. بموجب هذه المعاهدة، حظيت تركيا باعتراف دولي باستقلالها وسيادتها، كما انسحبت القوات البريطانية من إسطنبول والمضايق. وقد مكّن ذلك القوميين الأتراك من الحفاظ على وحدة الأناضول والدفاع عن أراضيها. كذلك أنهت المعاهدة الامتيازات الأجنبية وأعفت تركيا من دفع تعويضات الحرب، مما أتاح لها فرصة إعادة بناء مؤسساتها وترسيخ أسس الدولة الجديدة. وفي هذا السياق، تشكل المجلس الوطني سنة 1923 بأغلبية مؤيدة لمصطفى كمال، الأمر الذي عزز مكانته السياسية ومهّد لإقامة الجمهورية التركية.[3]

ب) إعلان الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة:

أتاحت معاهدة لوزان لمصطفى كمال الظروف السياسية والقانونية اللازمة لمواصلة مشروعه الرامي إلى بناء الدولة التركية الحديثة. وبعد أسابيع قليلة من إبرام المعاهدة، انتهى احتلال قوات الحلفاء لإسطنبول في أكتوبر 1923، مما عزز سلطة الحركة الوطنية التركية. وفي هذه الأجواء، أقر المجلس الوطني قيام الجمهورية التركية وانتخب

[1] سليمان بن صالح الخراشي، **المرجع السابق**، ص ص 81-89.

[2] محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص750.

[3] حسن عوض الكريم علي أحمد،**المرجع السابق**، ص22.

مصطفى كمال أول رئيس لها، كما تم اعتماد أنقرة عاصمة للدولة الجديدة وتعيين عصمت باشا رئيسًا للحكومة. واستكمالًا لمسار الإصلاحات السياسية، أُلغيت الخلافة رسميًا في 3مارس 1924، لتدخل تركيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي[1].

بحيث قام مصطفى كمال أتاتورك بسلسلة من الزيارات والجولات عبر مختلف مناطق الأناضول، سعيًا إلى تعزيز مكانته بين السكان وكسب المزيد من التأييد للمشروع السياسي. وقد لقي ترحيبًا واسعًا من الجماهير التي استقبلته بحفاوة في العديد من المدن والأقاليم. وأسهم هذا التواصل المباشر في توسيع دائرة أنصاره واستقطاب شخصيات وقوى مؤثرة إلى جانبه، مما ساعده على المضي قدمًا في تنفيذ أهدافه وترسيخ نفوذه داخل الدولة.[2]

وجد مصطفى كمال أتاتورك نفسه أمام مرحلة مفصلية من تاريخ تركيا، تمثلت في الشروع في إعادة بناء الدولة على أسس ومبادئ جديدة تتماشى مع رؤيته الإصلاحية. وقد سعى خلال هذه المرحلة إلى إحداث تحولات عميقة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، بهدف تأسيس دولة حديثة قادرة على مواكبة التطورات المعاصرة.

شرع مصطفى كمال في تنفيذ برنامجه الإصلاحي باتخاذ إجراءات استهدفت تقليص نفوذ مؤسسة الخلافة، فتم التخلي عن الألقاب التقليدية التي كانت تجسد السلطة الدينية والسياسية للخليفة عبد المجيد الثاني، وذلك ضمن مسار التحول نحو النظام الجمهوري الحديث.[3]

1 – المبادئ الكمالية وأسس بناء الدولة التركية الحديثة:

1– 1– الجمهورية: يقوم نظام الحكم على الشكل الجمهوري باعتباره البديل النهائي للسلطنة والخلافة، مع التأكيد على استبعاد العودة إلى أنظمة الحكم التقليدية السابقة.

1–2– القومية: ترتكز الدولة على الهوية القومية التركية، وتعزيز وحدة الشعب التركي وتماسكه باعتباره أساسًا لبناء الدولة الحديثة.

---

[1] حسن عوض الكريم علي أحمد، **المرجع السابق**، ص23.

[2] ياغي إسماعيل أحمد، **المرجع السابق**، ص216.

[3] محمد علي الصلابي، **صفحات من التاريخ الإسلامي الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط،1 دار التوزيع والنشر الإسلامي، بورسعيد –مصر ،2001م، ص 425.

1-3- العلمانية: تعتمد الدولة مبدأ الفصل بين المؤسسات الدينية والسلطة السياسية، بما يضمن عدم تدخل رجال الدين في إدارة شؤون الحكم.

1-4- الديمقراطية: يقوم النظام السياسي على مبدأ التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية، مع إقرار المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز.

1-5- التوجه الاقتصادي: تتولى الدولة الإشراف على النشاط الاقتصادي وتنظيمه بما يحقق المصلحة العامة، مع مراقبة مختلف القطاعات والتدخل عند الضرورة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1-6- مبدأ الثورية: يهدف إلى إحداث تغييرات وإصلاحات متواصلة في مؤسسات الدولة والمجتمع، مع تشجيع التقدم العلمي والتقني وتحديث مختلف مناحي الحياة، بما يسهم في تجاوز التخلف وتحقيق التنمية الشاملة.[1]

يمكن القول إن معاهدة لوزان 1923م كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في إنهاء الدولة العثمانية وإفساح المجال أمام قيام الدولة التركية الحديثة. فقد اتخذت حكومة أنقرة خطوات تمهيدية قبل انطلاق المفاوضات، كان أهمها إلغاء السلطنة سنة 1922، الأمر الذي دفع السلطان محمد السادس إلى مغادرة البلاد. وبهذا أصبحت حكومة أنقرة الممثل الوحيد لتركيا في مفاوضات لوزان، التي انتهت بتوقيع المعاهدة في جويلية 1923.

وقد وفرت هذه المعاهدة الإطار القانوني والدولي لقيام الدولة التركية الجديدة، حيث أُعلنت الجمهورية التركية في أكتوبر 1923، ثم أُلغيت الخلافة نهائيًا في 3 مارس 1924. وبذلك طُويت صفحة الدولة العثمانية التي استمرت عدة قرون، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ تركيا. كما لعبت اتفاقيات التسوية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسها مؤتمرات باريس ومعاهدة سيفر ولوزان، دورًا حاسمًا في رسم ملامح النهاية السياسية للدولة العثمانية وتحديد مستقبل الأراضي التابعة لها.[2]

---

[1] سعد تامر الحميدي، **الصراع بين القومية العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربيع الأول من القرن العشرين**، دار الكتب القطرية، دوحة – قطر، ،2011 م، ص،328 -329.

[2] حسن عوض الكريم علي أحمد،**المرجع السابق**، ص23.

المبحث الثاني: إجراءات مصطفى كمال لمحو آثار الخلافة الإسلامية:

تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تحديث الدولة وتقريبها من النموذج الغربي. وكان من أبرز هذه الإصلاحات تكريس مبدأ العلمانية والفصل بين الدين ومؤسسات الحكم، حيث اعتبر مصطفى كمال أن هذه الخطوة تمثل إنجازًا أساسيًا في مسار بناء دولة حديثة. كما عُدّ حذف النص الدستوري الذي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة تحولًا مهمًا في ترسيخ التوجهات الجديدة للجمهورية.

أكد أتاتورك أن الدولة التركية تقوم على أسس علمانية، وأن حرية المعتقد مكفولة للأفراد، مشددًا على أن نظام الحكم الجمهوري يستمد شرعيته من إرادة الشعب ويعبر عن سيادته في إدارة شؤون الدولة.[1]

1- الإجراءات التي انتهجها مصطفى كمال في مجال الدين:

بعد إلغاء الخلافة، شرع مصطفى كمال أتاتورك في تطبيق مجموعة من الإجراءات ذات الطابع العلماني هدفت إلى تقليص حضور الدين في مؤسسات الدولة والمجتمع. فتم إلغاء وزارة الأوقاف ونقلت أملاكها إلى سلطة الدولة، كما أُغلقت مدارس تحفيظ القرآن ومختلف مؤسسات التعليم الديني، وألغيت المحاكم الشرعية. وفي سنة 1925م حُظرت الأنشطة الصوفية وأُغلقت التكايا والزوايا، إلى جانب فرض الزي الأوروبي على المواطنين واستبدال الطربوش بالقبعة باعتبارها رمزًا للتوجه الجديد للدولة.

وفي سنة 1926م أُدخلت تعديلات جوهرية على نظام الأحوال الشخصية، حيث استُبدلت الأحكام المستمدة من الشريعة بالقانون المدني، فمُنع تعدد الزوجات وأُلغي العمل بالمهر، كما نُظمت مسائل الطلاق وفق التشريع المدني، ومُنحت المرأة حقوقًا أوسع في الزواج والميراث. ثم تواصلت هذه الإصلاحات سنة 1928م بإزالة العبارات الدينية من القسم الرسمي لرجال الدولة وحذف النص الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة من الدستور، إضافة إلى إغلاق عدد من المساجد، من بينها تسعين مسجد في مدينة إسطنبول.[2]

تبنت السلطات الحاكمة سياسة التهميش الكامل للتعليم الديني في المنشآت التعليمية الخاصة تمهيداً لحظره نهائياً، بالتزامن مع تضييق منهجي على كلية الشريعة بجامعة إسطنبول عبر تقليص نسب القبول فيها تدريجياً

[1] فتحي بشير البلعاوي، **المرجع السابق**، ص 53.

[2] عبد اللطيف صباغ، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان،2013م، ص 131.

حتى صُدِر قرار بإغلاقها كلياً بحلول عام 1933؛ حظر الطرق الصوفية والألقاب وتحويل الزوايا، كما شهدت تلك الحقبة تفكيكاً جذرياً للمؤسسات الطُرُقية؛حيث جُرِّد مشايخ الصوفية والدراويش من رتبهم، وأُلغيت الألقاب التشريفية والاجتماعية والقيادية كافة (كالسيد، والأمير، والخليفة، والبابا). كما حُظرت الممارسات الروحانية والشعبية كالسحر والتمائم، ومُنِع ارتداء الأزياء الدالة على هذه الانتماءات. وامتدت هذه الإجراءات لتشمل إغلاق الأضرحة الملكية ومقامات الأولياء، مع مصادرة مقتنيات الزوايا والتكايا وتحويلها إلى متاحف خاضعة لإدارة الدولة وعلى صعيد المؤسسة الدينية الرسمية، حددت الدولة الهيئة الظاهرية للعلماء في الجبة السوداء والعمامة البيضاء، مع منحهم الحرية في عدم الالتزام بهذا الزي الرسمي خارج أوقات دوامهم الوظيفي، فضلاً عن تخييرهم في الطريقة البروتوكولية لإلقاء التحية؛ التوجه نحو الغرب وإلغاء الأعياد واتجهت الدولة بشكل علني نحو التغريب والاندماج في المنظومة الأوروبية، معلنةً قطيعة تامة مع محيطها العربي والإسلامي. وقد تجلى هذا المسار في التصدي الصارم لأي مساعٍ تهدف لإحياء الهوية الإسلامية، ووصل الأمر إلى حظر الاحتفال الرسمي بعيدي الفطر والأضحى.[1]

2- الإجراءات التي انتهجها مصطفى في مجال اللغة والعلوم الإسلامية:

شملت المساعي التغريبية إحداث قطيعة معرفية وحضارية مع الإرث الإسلامي عبر استبدال الحروف العربية بالأبجدية اللاتينية في الكتابة 1928م، مما جعل المؤلفات والذخائر التراثية العثمانية المكتوبة بالعربية حبيسة رفوف المتاحف، ومعزولة تماماً عن إدراك الأجيال الصاعدة وتأثيرها. وتوالت الإجراءات التشريعية لتكريس هذا التوجه؛ حيث أُلغيت المقررات الدراسية الخاصة باللغة العربية والقرآن الكريم وحُظر تلاوته في المؤسسات التعليمية عام 1929م، وتلا ذلك تتريك الأذان وإقامة الصلاة عام 1932م، وصولاً إلى استبدال يوم الجمعة بيوم الأحد كعطلة أسبوعية رسمية للدولة عام 1935م.[2]

صُدر قانون توحيد التعليم الذي أُلحقت بموجبه المنشآت التعليمية كافة بوزارة المعارف، مع تكليف الوزارة بتأسيس مدارس متخصصة لإعداد الأئمة والخطباء. وشهدت تلك الفترة أيضاً توجهاً نحو ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة التركية، وفرض تلاوة شعائر الصلاة بها؛ وهو ما جوبه باحتجاجات واسعة من العلماء ورجال

[1] فتحي بشير البلعاوي، **المرجع السابق**،ص54-55.

[2] عبد اللطيف صباغ، **المرجع السابق**، ص131-132.

الدين، قوبلت بردود سلطوية تهكمية حيال لغة التعبد. وعمد مصطفى كمال إلى تصدّر المشهد بنفسه عبر الترويج للأبجدية الجديدة، متخذاً لقب 'أتاتورك' الذي يعني (أبو الأتراك).

وقد تركت هذه التحولات العميقة أصداءً واسعة وتأثيرات ممتدة في بلدان العالم الإسلامي ك (مصر، وإيران، وأفغانستان، والهند، وتركستان)؛ حيث استغلت التيارات التغريبية والمنظومات الفكرية المتأثرة بالاستعمار هذا النموذج لتقديمه كدليل على التحديث والنهوض. وفي هذا الإطار، حظيت هذه الإجراءات بدعم وترويج واسع من قِبل بعض الصحف المصرية آنذاك مثل (الأهرام، والسياسة، والمقطم)، والتي كانت تُصنّف ضمن المنابر المدعومة من القوى الغربية واليهودية الماسونية [1].[2]

[1] **الماسونية**: تُعرف الماسونية بأنها 'البناؤون الأحرار'، وهي عبارة عن منظمة يهودية سرية هدامة، تتسم بالغموض وإحكام التنظيم. ويسعى هذا التنظيم إلى تمكين السيطرة اليهودية على العالم، ونشر أفكار تدعو إلى الإلحاد والإباحية والفساد الاجتماعي، متستراً وراء شعارات براقة كالحرية والإخاء والمساواة والإنسانية. ويستقطب التنظيم في عضويته شخصيات مرموقة ونافذة عالمياً، يتم إلزامهم بعهود ومواثيق مغلظة لحفظ الأسرار. كما يتخذ الأعضاء من 'المحافل' مقرات رئيسية للتجمع، ورسم الخطط، وتكليف الأفراد بالمهام المختلفة، بهدف التمهيد لتأسيس جمهورية ديمقراطية عالمية وفقاً ادعاءاتهم. للمزيد انظر: مانع بن حماد الجهني، الموسوعة **الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، ط4، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع،2000م، الرياض –المملكة العربية السعودية، ص 501.

[2] فتحي بشير البلعاوي، **المرجع السابق**، ص56.

المبحث الثالث: انعكاسات السقوط على العالم الإسلامي:

اتسم سلوك القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي والنزوع نحو التوسع الإمبراطوري خارج القارة الأوروبية واستهداف أقاليم العالم القديم. ورغم أن نشوء الدولة الوطنية الحديثة في أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر صاغ مبادئ ناظمة للعلاقات الدولية —ارتكزت على حماية سيادة الدول وضمان بقائها— إلا أن هذه القواعد بقيت قاصرة على النطاق الأوروبي الداخلي، واستُثنيت منها شعوب العالم القديم التي تحولت أراضيها إلى مسرح للمطامع الخارجية. وفي هذا الإطار، استهدفت الاستراتيجيات الاستعمارية تفتيت وحدة الحواضر الإسلامية عبر مشروعات ومخططات سياسية كبرى، صيغت تارة تحت مسمى "المسألة الشرقية"، وتارة أخرى تحت شعار "تقاسم تركة الرجل المريض". وقد دأبت الدول الأوروبية على انتهاز الذرائع واصطناع الأزمات لقضم أطراف الدولة العثمانية وتقويض أركانها، في مسار يمتد بلغ ذروته الحاسمة مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) بانهيار الدولة العثمانية وهزيمة حلفائها؛ وهو ما أتاح لكل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا إحكام قبضتها على الإرث الجغرافي الواسع للمجتمعات الإسلامية تحت غطاء مسميات قانونية وسياسية متباينة الاحتلال، والحماية، الانتداب، والاستعمار المباشر.[1]

وقد أعادت القوى الاستعمارية رسم الخريطة الجغرافية والسياسية للعالم الإسلامي وفق المحاور الإقليمية الآتية:

1- المشرق العربي والهلال الخصيب:[2]

- الأراضي الفلسطينية: تحولت إلى مستعمرة خاضعة للانتداب البريطاني، والتي وُظِّفت كأداة جغرافية وسياسية لتمهيد الطريق عام 1948م لإقامة كيان واستيطان صهيوني يضم شتات اليهود.
- البلاد السورية واللبنانية: أُخضِع هذا المحور جغرافياً لسيطرة الانتداب والاستعمار الفرنسي.[3]

---

[1] محمد الخير عبد القادر، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية: دراسة للقضية العربية في خمسين عامًا (1875م–1925م)**،مكتبة وهبة، القاهرة –مصر،1985م، ص 230.

[2] يُعد الهلال الخصيب إقليماً جغرافياً يضم أراضي بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، وقد اكتسب تسميته من خصوبة تربته وغناه بالموارد المائية التي جعلته من أهم المناطق الزراعية في العالم القديم. وقد شكّل هذا الإقليم مهدًا لعدد كبير من الحضارات التي تعاقبت عليه عبر التاريخ منذ عصور ما قبل التاريخ. وقد صاغ هذا المصطلح عالم الآثار الأمريكي جيمس هنري برستد عام 1916م..للمزيد انظر: رأفت الشيخ، **المرجع السابق**،ص39.

[3] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي، (1914–1514)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، 1965م، ص 288.

- البلاد العراقية: جرى عزلها وإخضاعها بالكامل لمنظومة الاستعمار البريطاني.[1]

2- شبه الجزيرة العربية وأطرافها:

- إقليم الحجاز: نشأت فيه سلطة سياسية محلية ضعيفة، ركنت إلى الوعود الدبلوماسية الزائفة والمعاهدات الدولية غير الملزمة.
- الإقليم اليمني: انكفأ تحت إدارة حكومة معزولة سياسياً، وعانى مجتمعه من وطأة الفقر ومخاطر الغزو الخارجي المستمر.
- إمارات ومشيخات الخليج العربي: تفتتت بقية أجزاء شبه الجزيرة إلى كيانات وإمارات صغيرة، أُخضِع حكامها للإشراف المباشر والتوجيه السياسي من قِبل القناصل البريطانيين.

3- شتات الأقليات الإسلامية في العالم: وفيما عدا تلك الأقاليم الخاضعة للسيطرة المباشرة، تحولت كتل ديموغرافية واسعة من الأمة الإسلامية إلى أقليات دينية مشتتة داخل دول أجنبية متعددة، وافتقرت لوجود كينونة سياسية أو حكومات إسلامية تذود عن مصالحها أو تمنحها حق الحماية السياسية والتبعية القانونية (الجنسية). وتتجلى هذه الوضعية في مجتمعات المسلمين القاطنة في الصين، وبلاد البلقان، والحبشة، بالإضافة إلى مناطق شرق إفريقيا وغربها ووسطها وجنوبها. بموجب هذا التموضع الجيوسياسي، حسمت المنظومة الأوروبية الصراع السياسي لصالحها، محققة غاياتها الاستراتيجية في تقويض الخلافة العثمانية وتفتيت المكونات الجغرافية للأمتين الإسلامية والعربية.[2]

ويمكن الإشارة من خلال مفاوضات لوزان سنة 1923، حاول الأرمن إحياء مشروع الدولة الأرمنية الذي طُرح سابقًا في معاهدة سيفر، إلا أن القوى الكبرى لم تُبدِ دعماً فعلياً لمطالبهم، في حين رفضت تركيا التنازل

[1] هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2010م، ص326.

[2] مصطفى النجار، **صفحات من تاريخ الخليج العربي**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ،2016 م، ص-ص 74- 100.

عن أي جزء من أراضيها وعدّت القضية الأرمنية شأناً خارجياً. ومع توقيع معاهدة لوزان في 24 جويلية 1923م، اقتصر الاهتمام على بعض الحقوق المتعلقة بالجنسية والممتلكات وحماية الأقليات، دون الاعتراف بالمطالب القومية الأرمنية. وبذلك كرّست المعاهدة الاعتراف الدولي بحدود تركيا الحديثة، وأغلقت عملياً ملف إقامة دولة أرمنية مستقلة، منهيةً الآمال التي كان الأرمن يعقدونها على التسوية الدولية بعد الحرب العالمية الأولى.1

أدى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى إلى بروز القضية الكردية على الساحة الدولية لأول مرة، حيث سعى الزعماء الكرد إلى استغلال مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها للمطالبة بالاستقلال وتأسيس دولة كردية موحدة. غير أن هذه المطالب اصطدمت بمصالح القوى الكبرى، خاصة بريطانيا وفرنسا، التي فضّلت إخضاع المناطق الكردية لنفوذها بدل دعم قيام كيان كردي مستقل. كما أسهم انهيار الدولة العثمانية في فتح المجال أمام مشاريع تقسيم كردستان بين دول المنطقة، الأمر الذي أضعف وحدة الكرد السياسية والجغرافية. وفي المقابل، شهدت المناطق الكردية تنامي الحركات القومية والانتفاضات المطالبة بالاستقلال، إلا أن غياب الدعم الدولي والخلافات الداخلية والتدخلات الأجنبية حالت دون تحقيق هذه الأهداف، لتتحول القضية الكردية إلى إحدى القضايا القومية المستمرة في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين.2

أدى إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924 م إلى بروز انعكاسات مهمة على كردستان، إذ فقد الكرد الإطار السياسي والديني الذي جمعهم بالدولة العثمانية، كما تبنت الجمهورية التركية سياسات التتريك التي استهدفت تقليص الهوية القومية الكردية ومنعت الاعتراف بحقوقهم السياسية والثقافية. وقد أسهمت التطورات التي أعقبت سقوط الخلافة في ترسيخ تقسيم المناطق الكردية بين تركيا والعراق وسوريا وإيران، مما حال دون قيام دولة كردية موحدة. وأمام هذه الأوضاع اندلعت عدة ثورات كردية، كان أبرزها ثورة الشيخ سعيد بيران سنة 1925م، تعبيرًا عن رفض السياسات الجديدة والمطالبة بالحقوق القومية. وهكذا تحولت القضية الكردية إلى

1عباس نعمة يونس، أحمد جاسم إبراهيم الشمري، " **القضية الأرمينية في الدولة العثمانية (1878–1923 م) (دراسة تاريخية)**"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج: 10، ع 1، العراق، 2020 م، ص 36 -37.

2وجدان كارون، "**القضية الكردية في مؤتمر الصلح في باريس1919 م**» ، مجلة وميض الفكر للبحوث، ع 14، مركز دراسات البصرة والخليج العربي قسم الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، بيروت – لبنان، 2022 م، ص ص90 -96.

إحدى القضايا القومية المستمرة في الشرق الأوسط، وظلت مطالب الاستقلال أو الحكم الذاتي حاضرة في الحياة السياسية الكردية خلال العقود اللاحقة.1

1علي خليل أحمد، "**الحركات الكردية المسلحة في تركيا (1925– 1938) في الصحافة العراقية**"، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج 1، ع 7، العراق ،2020 م، ص 368- 369.

الخاتمة

الخاتمة

بعد معالجة مختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومن خلال ما تم التوصل إليه عبر فصول هذه الدراسة، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تعكس طبيعة التحولات التي أحدثتها هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها في العالمين العربي والإسلامي خلال الفترة الممتدة بين 1918م و1924م، ويمكن إجمال أهمها فيما يأتي:

أ – عانت الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى من أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية متفاقمة أسهمت في إضعاف قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ب – كان دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا من أبرز العوامل التي سرعت من وتيرة انهيارها بعد تعدد الجبهات العسكرية واستنزاف مواردها البشرية والمادية.

ج – لم تكن هزيمة الدولة العثمانية نتيجة عامل واحد، بل جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت في النهاية إلى تفكك الدولة وسقوطها.

د – سهمت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خاصة اتفاقية سايكس بيكو معاهدة سيفر ولوزان، في إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة العربية وتقسيمها بما يخدم المصالح الاستعمارية القوى المنتصرة.

هـ – أدت هزيمة الدولة العثمانية إلى إنهاء الوجود العثماني في البلاد العربية وإخضاع أجزاء واسعة منها لنظام الانتداب الأوروبي، مما مهد لظهور كيانات سياسية جديدة.

و – مثّل إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924م حدثاً مفصلياً في تاريخ الأمة الإسلامية، إذ أنهى آخر مؤسسة سياسية جامعة للمسلمين بعد قرون طويلة من وجودها.

ز – ساهمت الإصلاحات الكمالية والإجراءات التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك في إحداث تحولات عميقة داخل تركيا، خاصة في المجالين الديني والثقافي.

ح – انعكس سقوط الخلافة العثمانية على مختلف أقاليم العالم الإسلامي، حيث أسهم في تنامي الحركات الإصلاحية والقومية، وأثار نقاشات واسعة حول قضية الوحدة الإسلامية ومستقبل المسلمين.

ط- أظهرت الدراسة أن العديد من التحولات السياسية والفكرية التي شهدها العالم العربي والإسلامي خلال القرن العشرين ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتداعيات هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها.

ي- شكلت الفترة الممتدة بين 1918م و1924م مرحلة انتقالية حاسمة أسهمت في رسم ملامح الواقع السياسي للعالمين العربي والإسلامي في العصر الحديث.

ويبقى هذا الموضوع مجالاً خصباً لمزيد من الدراسات والبحوث الأكاديمية، خاصة ما تعلق بتتبع الآثار البعيدة المدى لسقوط الخلافة العثمانية على الحركات السياسية والفكرية في العالم الإسلامي، ومدى انعكاس تلكالتحولات على الواقع المعاصر.

الملاحق

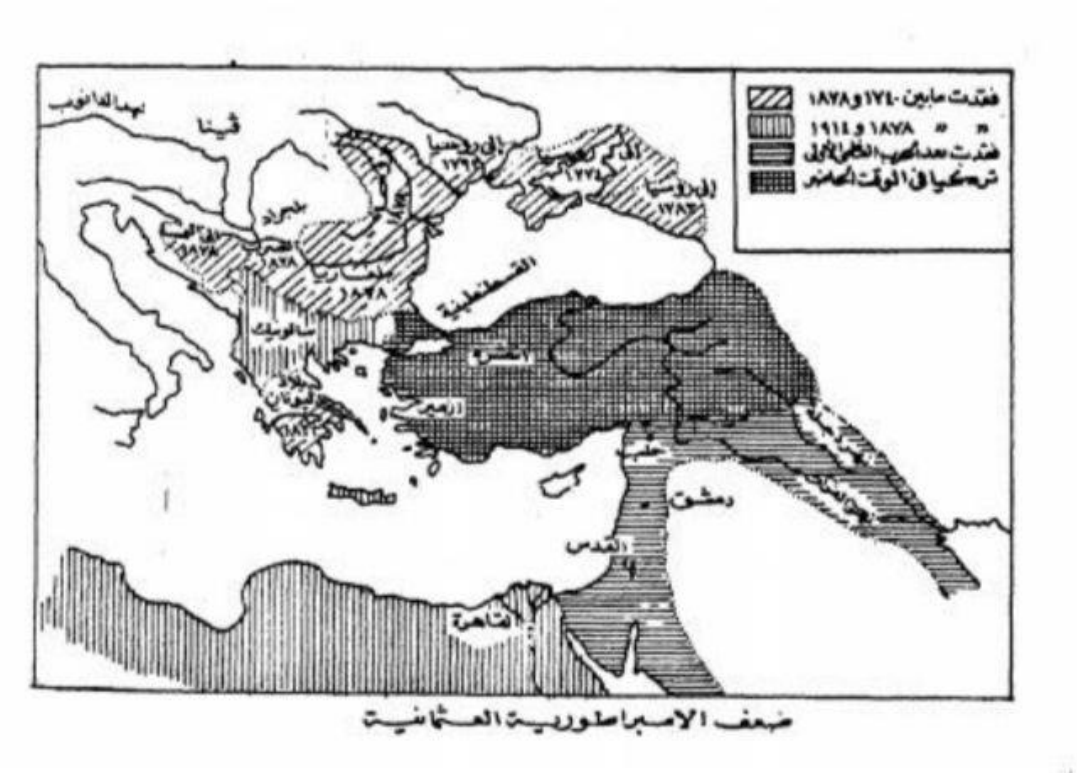
الملحق 01: السلطان عبد الحميد الثاني.[1]



السلطان عبدالحميد الثاني

[1] موفق بني مرجة،**المرجع السابق**، ص216.

الملحق 02: خريطة ضعف الدولة العثمانية.[1]



[1] احمد عبد الرحيم مصطفى،**المرجع السابق**، ص290.

الملحق03:[1]



خارطة معاهدة سايكس.بيكو . 1916 .

[1] عمر عبد العزيز عمر،**المرجع السابق**، ص464.

الملحق 04:[1]

إتفاقية
سايكس - بيكو ١٩١٦م.

نص المعاهدة (١)

المادة الأولى: ان فرنسا و بريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و (ب) (داخلية العراق) المبينتين في الخريطة الملحقة بهذا و يكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية . وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية: يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس(كذا في المعاهدة) انشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة: تنشأ ادارة دولية في المنطقة المسماة (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا و بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة .

المادة الرابعة: تنال انكلترا ما يأتي :

١ — ميناء حيفا وعكا .

٢ — يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قدرس الا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما .

المادة الخامسة: تكون اسكندرونة ميناء حرا للتجارة الامبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وبانع حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة من المنطقة الحمراء أو الى المنطقتين (أ) و (ب) أو صادرة منهما ، ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة على أي سكة من سكك الحديد أو في أي ميناء من مواني المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية) .

وتكون حيفا ميناء حرا للتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسوية و يكون نقل البضائع الفرنسوية حرا بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة الحمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالنوع بمس البضائع أو البواخر الفرنسوية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من المواني في المناطق المذكورة .

المادة السادسة: لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) الى ما بعد الموصل جنوبا ولا في المنطقة (ب) الى ما بعد سامرا شمالا الى أن يتم انشاء خط حديدي يصل بغداد بجانب ماوا بوادي الفرات و يكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

المادة السابعة: يحق لبريطانيا العظمى ان تنشيء وتدير وتكون مالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب) و يكون لها ما عدا ذلك حق دائم يظل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط ويجب ان يكون

[1] موفق بني مرجة،**المرجع السابق**،ص433.

معلوما لدى الحكومتين ، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد ، وأنه اذا حالت دون انشاء خط الاتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تجعل انشاءه متعذرا فالحكومة الفرنسوية تكون مستعدة ان تسمح بمروره عن طريق بربورة ــ أم قيس ــ ملقى ــ ايدار ــ غسطا ــ مقابر، قبل ان يصل الى المنطقة (ب) .

المادة الثامنة تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقة (أ) و (ب) فلا تضاف أي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التأمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين الا أن يكون باتفاق بين الحكومتين .

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمرك على البضائع المرسلة الى الداخل يدفع في الميناء و يعطى لادارة المنطقة المرسلة اليها البضائع .

المادة التاسعة من المتفق عليه ان الحكومة الفرنسوية لا تجري مفاوضة في أي وقت كان للتنازل عن حقوقها ولا تعطى مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى الا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

المادة العاشرة تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسوية بصفتهما حاميتين للدولة العربية ، على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب أو تنشىء قاعدة بحرية في الجزائر الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير .

المادة الحادية عشرة تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

المادة الثانية عشرة من المتفق عليه عدا ما ذكر ان تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح الى البلاد العربية .

[1]موفق بني مرجة، **المرجع السابق**، ص434.

الملحق 05:[1]

نص وعد بلفور

«عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني سروراً كثيراً ان أنهي إليكم - نيابة عن حكومة جلالته التصريح الآتي الذي يعلن العطف على المطامع اليهودية، وقد عرض هذا التصريح على الحكومة البريطانية فوافقت عليه.

«إن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

واكون ممتناً لكم لو أبلغتم هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيوني».

[1] حسني أدهم جرار، **الشعب الفلسطيني امام التآمر البريطاني والكيان الصهيوني 1920–1929** م، دار الفرقان، عمان–مملكة الأردن، 1992م، ص15.

الملحق 06:



تنفيذا مخصصة للوطن القومي لليهود
مؤتمر سان ريمو- 1920

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/المصادر:

1. آصافعزتلو يوسف بك، **تاريخ سلاطين بني عثمان**، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر،1995 م.
2. البراك مبارك، **تذكرة في أحداث القرن العشرين 1909–1999م**، ج 2، دار الكتاب الحديث، القاهرة – مصر، 1995م.
3. حرب محمد، **مذكرات عبد الحميد الثاني**، ط 3، دار القلم، دمشق – سوريا ،1991م.
4. صفوة نجدة فتحي، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)1916**، ط1، دار الساقي، بيروت – لبنان، 1996م.
5. المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت – لبنان، 1981م.

2/المراجع:

1. أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق للنشر، القاهرة – مصر،1981م.
2. أحمد لين علي، وفاء محمود رفعت جمعية وآخرون، **الدولة العثمانية أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ**، ج1، ط1، دار الوفاء، المنصورة – مصر، 1995م.
3. الأقدر حي هشام محمود، **معالم الدولة القومية الحديثة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008م.
4. أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي**، (1914–1514)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، 1965م.
5. أوغلي أكمل الدِّين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ت.ر: محمد عاكف ايدي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافية، اسطنبول ،1999 م.
6. ابراهيم عطية جميل، صلاح عيسى، صك المؤامرة، **وعد بلفور 02 نوفمبر 1917م**، دار الفتى العربي للنشر العربي، القاهرة – مصر، 1991م.
7. ارناؤوط محمد، **دراسات حول حكومة الدولة العربية في دمشق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد – الأردن ،2000 م.

8. انطونيوس جورج، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، ت.ر:ناصر الدين الأسد، ط ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ،1987م.
9. باتريك ماري ملز، سلاطين **بني عثمان**، مؤسسة عز الدين، بيروت – لبنان، 1986م.
10. بركات محمد، شخصيات **الحرب العالمية الأولى زعماء وقادة وجواسيس وخونة**، ط1، دار الكتاب، دمشق – سوريا ،2007م.
11. بركات محمد، **معارك الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق – سوريا ،2007م.
12. بلعاوي فتحي بشير، **الصنم: بحث مقدم لاستكمال مساق الدولة العثمانية**، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2008م.
13. بنحادة عبد الرحيم، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ط1، تقديم عبد الرحمان المودن، النجاح الجديدة، الدار البيضاء – المغرب، 2007م.
14. بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984م.
15. البهجي إيناس حسني، **تاريخ الوطن العربي**، دول شمال إفريقيا، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2015م.
16. بيضون جميل، شحادة الناطور، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل، إربد – الأردن، 1992م.
17. تانبينار أحمد حمدي، **طبيب الأناضول**، ت.ر: أماني محمد صبحي، ط1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2019م.
18. جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية (1280 – 1924م)**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، رام الله – فلسطين ،2015م.
19. الجدة رعد ناجي، **التطورات الدستورية في العراق**، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2004م.
20. حسني أدهم جرار، **الشعب الفلسطيني أما التآمر البريطاني والكيان الصهيوني(1920 – 1929 م)**، دار الفرقان، عمان، 1992م.
21. الجويني مصطفى، **ترسيم الحدود اللبنانية / السورية / الفلسطينية وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية (2000–1920م)**، دار المحجة البيضاء، بيروت – لبنان، 2007 م.
22. حسن إبراهيم محمد، **البحر الأحمر في الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة – مصر،1998م.

23. حسون علي، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1993م.

24. حليمي مصطفى، **الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية**، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2004م.

25. الحميدي سعد تامر، **الصراع بين القومية العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربيع الأول من القرن العشرين**، دار الكتب القطرية، قطر،2011 م.

26. الحوراني ألبرت، **الشعوب العربية**، ت.ر: اسعد صقر، دار طلاس، دمشق – سوريا، 1998م.

27. الخراشي سليمان بن صالح، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط 1، دار القاسم، الرياض المملكة العربية السعودية، 1420هـ.

28. رافق عبد الكريم، **العرب والعثمانيون (1516–1916 م)**، ط2، مكتبة التاريخ العثماني، دمشق – سوريا، 1993م.

29. زهران مصطفى حسين محمد، **أضواء معالم مصر في الماضي والحاضر**، ط1، معهد الدراسات الأدبية، الإسكندرية–مصر، 2012م.

30. زوزو عبد الحميد، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة (1945.1914)**، دار هومة، الجزائر، 1995 م.

31. سالمة جورج، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، مكتبة الغفارين، حيفا، 1980 م.

32. سخنيني عصام، **فلسطين والفلسطينيون**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، 2003 م.

33. السعدون صالح بن محمود، **الاتحاد الأنجلو اليهودي للسيطرة على فلسطين (1922–1882م)**، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

34. سمور زهدي عبد المجيد، **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة – مصر، 2009م.

35. سيدني مراد شوقي، محمد إبراهيم الدسوقي، **أسباب الحرب العالمية قبل فاجعة سيراجيفو**، ج1، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر، 1932 م.

36. الشاذلي محمود ثابت، **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299–1923م)**، مكتبة وهبة، بيروت – لبنان، 2003م.

37. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد العراق**، المكتب الإسلامي، ط1، ج11، بيروت – لبنان، 1992م.

38. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي في العهد العثماني**، ط4، المكتب الإسلامي بيروت –لبنان،2000م.

39. شريف بديع محمد، المحاسني زكي، عزت أحمد عبد الكريم، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، مكتبة الانجلو مصرية**، القاهرة – مصر ،1957م.

40. الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة – مصر ،1980 – 1983م.

41. الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة – مصر ،1996م.

42. صباغ عبد اللطيف، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان،2013م.

43. الصلابي محمد علي، **صفحات من التاريخ الإسلامي الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامي، بورسعيد – مصر ،2001م.

44. طربين أحمد، **تاريخ الشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق – سوريا ،1985م.

45. طربين أحمد، **فلسطين في الخطط الصهيونية والاستعمارية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة– مصر،1997م.

46. عبد القادر محمد الخير، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية: دراسة للقضية العربية في خمسين عامًا (1875م–1925م)**، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، 1985م.

47. العد يروس محمد حسن، **دراسات في المشرق العربي الحديث**، دار الكتاب الحديث، القاهرة – مصر ،2011م.

48. العيدروس محمد حسن، **الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية**، ج2، دار العيدروس للكتاب، دبي – الإمارات، 2002م.

49. علي حلاق حسان، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (1908 م–1909 م)**، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، 1992 م.

50. عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية – مصر، 2005م.

51. غربي الغالي، **دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288–1916م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م.

52. فاضل حسين، **مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**، دار البيان، بغداد – العراق، 1967م.

53. فشر هـ . أ. ل، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، ت.ر: أحمد نجيب هاشم وديع الضبع، ط6، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1972 م.

54. فالد أفيل روش، **القومية العرقية وسقوط الإمبراطوريات، أوروبا الوسطى، وروسيا، والشرق الأوسط (1917 ـ 1923)**، ترجمة وتقديم: عاطف معتمد، عزت زيان، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة – مصر، 2012م.

55. كمال مصطفى، **كتاب المسألة الشرقية**، ط1، مطبعة الآداب، القاهرة – مصر، 1898.

56. لبيب حسين، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة الهلال، القاهرة – مصر، 1921 م.

57. لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط9، دار الفارابي، بيروت لبنان 2007م.

58. مانترانروبير،**تاريخ الدولة العثمانية**، ت.ر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر، القاهرة –مصر،1993م.

59. المسيري عبد الوهاب، **البروتوكولات الصهيونية اليهودية**، ط3، دار الشروق، القاهرة –مصر ،2009م.

60. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت – لبنان، 1986 م.

61. مصطفى محمد إبراهيم، **اليهود قافلة الشر في التاريخ**، الشيمة –القاهرة ،2009م.

62. المقرحي ميلاد، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية**، ط 9، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1991م.

63. النجار مصطفى، **صفحات من تاريخ الخليج العربي**، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2016 م.

64. نوار عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعيمي، **تاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1993م.

65. هاشم هشام سوادي، **تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية 1516–1918 م**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، 2010م.

66. وليمسون توماس فريدريك، **التاريخ السياسي لشمر جربا**، ت.ر: جوزيف ناظر بولص، ط1، الأهلية، بيروت – لبنان ،2010م.

67. ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية ،1995م.

68. يحي جلال، **مشكلة فلسطين واتجاهات الدولية – أصولها وتطورها ومحاولة إيجاد حللها**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر،1965م.

69. يحي جلال، **التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1983 م.

3/المجلات والدوريات:

1. أحمد علي خليل، "**الحركات الكردية المسلحة في تركيا (1925– 1938) في الصحافة العراقية**"، مجلة مركز دراسات كوفة، مج 1، ع 7، العراق، 2020 م، ص ص 368- 369.

2. حسن عوض الكريم علي أحمد، "**موقف الدولة العثمانية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها1914– 1924 م** "، **مجلة جامعة شندي للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع4، كلية الآداب – جامعة شندي، السودان، مارس 2022م.

3. قباني عبد العزيز، "**العلمنة والعروبة**"، **مجلة آفاق عن العلمنة**، عدد 2، بيروت – لبنان، 1978م.

4. كارون وجدان، "**القضية الكردية في مؤتمر الصلح في باريس 1919 م**"، مجلة وميض الفكر للبحوث، ع 14، مركز دراسات البصرة والخليج العربي قسم الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، بيروت – لبنان، 2022 م.

5. محمد رشيد رضا، **مجلة المنار**، مج15، ج11، مطبعة المنار، مصر، 1912م.

6. يونس عباس نعمة، أحمد جاسم إبراهيم الشمري،" **القضية الأرمينية في الدولة العثمانية (1878– 1923 م) (دراسة تاريخية)**»، **مجلة** مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 10، ع 1، العراق، 2020 م.

4/الرسائل الجامعية:

1- الروقي عايض بن حزام، **"حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني (1330هـ-1332هـ) (1912م-1913م)"**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى مكة مكرمة، 1990م.

2- علوان حسن ياسين، **"الثورة الروسية وأثرها على المشرق العربي والإسلامي 1917-1924 م"**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور، نوري عبد الحميد العاني، جامعة بغداد، العراق ،2012 م.

5/الموسوعات والمعاجم:

1. الجهني مانع بن حماد، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، ط4، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2000 م.
2. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج1، ط1، الموسوعة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت لبنان،1974 م.
3. صابان سهيل،**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض المملكة العربية السعودية، 2000 م

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير.

اهداء.

مقدمة..... 1

الفصل الأول: الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة وأسباب الهزيمة.....9

المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى.....9

المبحث الثاني: مشاركة الدولة في الحرب العالمية الأولى.....13

1- التحالف مع ألمانيا.....13

2- الجبهات العسكرية..... 14

المبحث الثالث: أسباب الهزيمة.....18

1- الأسباب الداخلية.....18

1-1- الأسباب السياسية.....18

1-2- الأسباب الاقتصادية.....19

1-3 الأسباب الاجتماعية والثقافية.....20

2-الأسباب الخارجية.....21

الفصل الثاني: تداعيات هزيمة الدولة العثمانية على العالم العربي.....25

المبحث الأول: تآمر الحلفاء على العرب.....25
1- اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور1917م.....25
2- معاهدة سيفر 1920 م.....28
3- معاهدة لوزان 1923 م.....29
المبحث الثاني: البلاد العربية رهن مشاريع المخابرات العالمية.....31
1- التصريح الإنجليزي الفرنسي 1918م.....31
2- معاهدة مودروس 1918م.....32
3 - مؤتمر سان ريمو 1920 م وفرض الانتداب.....33
الفصل الثالث: إلغاء الخلافة العثمانية وتداعياتها على الأمة الإسلامية.....37
المبحث الأول: إلغاء الخلافة 1924.....37
المبحث الثاني: إجراءات مصطفى كمال لمحو آثار الخلافة الإسلامية.....42
1- الإجراءات التي انتهجها مصطفى كمال في مجال الدين.....42
2- الإجراءات التي انتهجها مصطفى في مجال اللغة والعلوم الإسلامية.....43
المبحث الثالث: انعكاسات السقوط على العالم الإسلامي.....45
1-المشرق العربي والهلال الخصيب.....45
2-شبه الجزيرة العربية وأطرافها.....46
3-شتات الأقليات الإسلامية في العالم.....46
الخاتمة.....49

الملاحق.....52
قائمة المصادر والمراجع.....60
فهرس المحتويات.....68
الملخص.....71

الملخص:تتناول هذه الدراسة تداعيات هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها على العالمين العربي والإسلامي بين سنتي 1918 و1924م، وهي مرحلة شهدت تحولات سياسية وإستراتيجية أعادت تشكيل خريطة المنطقة. وتهدف إلى دراسة الظروف التي أحاطت بالدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة، وأسباب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، والآثار السياسية والفكرية والحضارية المترتبة على انهيارها وإلغاء الخلافة الإسلامية

كما تناولت الدراسة العوامل التي أسهمت في إضعاف الدولة العثمانية، والاتفاقيات والمعاهدات التي أعقبت الحرب وأسهمت في تفكيك ممتلكاتها وتقسيم الأقاليم العربية وإخضاعها للانتداب الأوروبي، إضافة إلى التحولات التي شهدتها تركيا بعد إعلان الجمهورية وإلغاء الخلافة سنة 1924م

وخلصت الدراسة إلى أن سقوط الدولة العثمانية مثّل بداية مرحلة جديدة اتسمت بتوسع النفوذ الاستعماري، وتزايد النزعات القومية، وظهور حركات التحرر والإصلاح الفكري، وهي آثار استمرت لعقود وما تزال بعض انعكاساتها قائمة إلى اليوم.

الكلمات المفتاحية:الدولة العثمانية، الحرب العالمية الأولى، الهزيمة العثمانية، سقوط الخلافة، الانتداب، الاستعمار، مصطفى كمال أتاتورك، العالم العربي، العالم الإسلامي.

Abstract: This study examines the repercussions of the Ottoman Empire's defeat and collapse on the Arab and Islamic worlds between 1918 and 1924, a crucial period marked by major political and strategic transformations that reshaped the region. It explores the circumstances surrounding the Ottoman Empire during its final years, the causes of its defeat in the First World War, and the political, intellectual, and civilization consequences of its dissolution and the abolition of the Islamic Caliphate.

The study also analyzes the factors that contributed to the weakening of the Ottoman state, as well as the treaties and agreements that followed the war, leading to the disintegration of its territories, the partition of the Arab provinces, and their subjection to European mandates. In addition, it examines the changes that took place in Turkey after the proclamation of the Republic and the abolition of the Caliphate in 1924.

The study concludes that the fall of the Ottoman Empire marked the beginning of a new era characterized by the expansion of colonial influence, the rise of nationalist movements, and the emergence of liberation and intellectual reform movements. The effects of these developments continued for decades, and some of their repercussions remain evident to the present day.

Keywords: Ottoman Empire, First World War, Ottoman Defeat, Abolition of the Caliphate, Mandate System, Colonialism, Mustafa Kemal Atatürk, Arab World, Islamic world

Résumé : Cette étude examine les répercussions de la défaite et de la chute de l'Empire ottoman sur les mondes arabe et islamique entre 1918 et 1924, une période charnière marquée par de profondes transformations politiques et stratégiques ayant redessiné la carte de la région. Elle vise à analyser les circonstances qui ont entouré l'Empire ottoman durant ses dernières années, les causes de sa défaite lors de la Première Guerre mondiale, ainsi que les conséquences politiques, intellectuelles et civilisationnelles de son effondrement et de l'abolition du califat islamique. L'étude aborde également les facteurs ayant contribué à l'affaiblissement de l'État ottoman, ainsi que les accords et traités conclus après la guerre, qui ont favorisé le démantèlement de ses possessions, le partage des provinces arabes et leur placement sous mandat européen. Elle examine en outre la transformation qu'a connues la Turquie après la proclamation de la République et l'abolition du califat en 1924.L'étude conclut que la chute de l'Empire ottoman a marqué le début d'une nouvelle étape caractérisée par l'expansion de l'influence coloniale, la montée des mouvements nationalistes et l'émergence de mouvements de libération et de réforme intellectuelle. Les effets de ces transformations se sont prolongés durant plusieurs décennies et certaines de leurs répercussions demeurent encore visibles aujourd'hui.

Mots-clés : Empire ottoman, Première Guerre mondiale, défaite ottomane, abolition du califat, mandat, colonialisme, Mustafa Kemal Atatürk, monde arabe, monde islamique.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: تداعيات هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها على العالم العربي والإسلامي "1918-1924"

إعداد الطلبة:

1- علال بثينة ..... رقم التسجيل: 212135092517

2- ..... رقم التسجيل: .....

القسم: تاريخ ..... **الشعبة:** تاريخ ..... **التخصص** تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف: حسين محمد الشريف **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي:
2026/2025

وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الأستاذ المشرف: بالموافقة

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

قسم التاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عادل بتينة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211241125

الصادرة بتاريخ : 06 - 01 - 2025 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 212135092517

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: تداعيات ضريبة الدولة العثمانية وسوقها على العالمين العربي والاسلامي "1918 - 1924م"

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2026/06/01

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.